

محضر الجلسة 377

التاريخ: الثلاثاء 13 ذي القعدة 1424 (2003/12/23)

الرئاسة: السيد صوالحي بوزكري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد صوالحي بوزكري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة العمومية الدستورية لأسئلة السادة المستشارين الموجهة إلى أعضاء الحكومة طبقا لأحكام الدستور وإعمالا لمقتضيات النظام الداخلي ووفقا لجدول الأعمال الذي هو موجود بين أيديكم والذي طرأت عليه بعض الاستدراكات سابلغها لكم في وقتها. قبل ذلك أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاع المجلس على ما ورد عليه من مراسلات. الكلمة للسيد الأمين مشكورا.

السيد أمين المجلس:

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 31 دجنبر الجاري إلى غاية 6 يناير الجاري:

عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا.

عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة.

عدد الأسئلة التي تم تحويلها: سؤال واحد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

السادة المستشارين

السادة الوزراء

ورد على المجلس 4 طلبات للاحاطة طبقا لمقتضيات الفصل 28 من النظام الداخلي.

أعطي الكلمة لأصحابها تباعا حسب توقيت توصل بها.

الكلمة للسيد المستشار المحترم الحاج المعطي بنقدور عن فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار إحاطة المجلس، اذكر أن الوقت المخول هو 3 دقائق.

تفضل السيد المستشار المحترم

السيد المستشار الحاج المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على

أشرف المرسلين،

السيد الرئيس

السادة الوزراء

أختي وإخواني المستشارين المحترمين

في نطاق نقطة نظام، إحاطة المجلس علما، طلبت الكلمة لأخبر المجلس وأحيطه علما أن صدارات المغرب فيما يتعلق بالنسبة للفلاحة هاته في آخر السنة الماضية عرفت نوعا من المنع من طرف الجمارك الأسبانية 25 و26 و2011 من السنة الحالية، وعرفت هذا المنع ديال الجمارك الذي لم يكن الفلاحين ولا المصدرين على علم به ضيع البضاعة التي كانت تعبر الأراضي الأسبانية إلى أوربا، تربطنا والاتحاد الأوربي اتفاقيات وهناك علاقات واتفاقيات ثنائية، نحن وضعنا لنحيط المجلس علم أن التبادل الحر بيننا وبين هذه العمليات، ويكون الضحية هو المصدر المغربي، فهناك اتفاقيات يجب أن لا يغيب عن الذهن، ويجب أن يعلم حلفاؤنا وأصدقائنا وجيراننا أن الجورة تفرض علينا أن نحترم بيننا، ولكننا شعرنا كان الدولة الأسبانية والجمارك الأسبانية ولكننا شعرنا كان الدولة الأسبانية والجمارك الأسبانية هي حرة في تعاملها، فمن أجل بضاعتنا أحطنا المجلس علما بما جرى لصادراتنا في آخر السنة الماضية وبداية السنة الحالية.

نتمنى أن لا يتكرر هذا العمل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة في إطار

إحاطة المجلس للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية

الشعبية المستشار المحترم.

السيد محمد المنصوري

السيد المستشار محمد النصوري:

السيد الرئيس

السيدة المستشارة المحترمة

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين

تعيش العديد من المؤسسات الجامعية ببلادنا هذه الأيام حالة استثنائية بامتياز، وذلك على إيقاع حالة من الفوضى العارمة والتسبب وانعدام الأمن وسياسة مختلف أشكال العنف والذي تقف وراءه مجموعات طلابية متطرفة ترغم الطلبة عن قاطعة الدروس

الوزراء من المراقبة، وهذا شيء السؤال يطرح نفسه، نحن نكتشف انه وضعنا عددا من الأسئلة ومن ضمنها سؤال للسيد الوزير الأول، إلا انه السيد الوزير الأول ما عمرو جاء إلى هذه القبة أو جاوبنا أو جاء يجاوب على أسئلتنا، فإذا كان شي استثناء نعرفه، وإذا كان الدستور يستثني السيد الوزير الأول نعرفه، بل أكثر من هذا، الشأن العام المحلي اليومي ديال جميع المواطنين كلهم يتعاملون مع الجماعات المحلية ومع السلطات المحلية من شهادة الوفاة إلى شهادة الحياة، ولكن السيد وزير الداخلية حتى هو غائب، رغم أن وزارة الداخلية تمتاز بوزيرين، وهذا الشيء نحن لا نفهمه، منذ افتتاح هذه الدورة، السيد وزير الداخلية غائب، نحن نتفهم، كايين عدة مشاكل، وكايين عندهم الأشغال الله يكون في العون، ولكن كايين تضامن حكومي واحنا كتشوف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان كل نوبة هنا في إطار المادي 128 اللي ما تتعطي شاي حق الجواب، ورغم أن الاحاطة كيصبح السؤال بطريقة غير مباشرة، والسيد الوزير تعطي له الكلمة، وكيجاوب ويصبح السؤال مبرمجة بطريقة ارتجالية، ولهذا، كايين التضامن الحكومي، حتى إذا ما كان شاي السيد وزير الداخلية قد شاي يجي، والذي ينوب عنه، كايين التضامن، كايين بعض الوزراء يمكن لهم أن يجيب في مكانه.

كذلك نحن عملنا سؤال للمؤسسات العمومية، سؤال أني، درناه للسيد الوزير الأول بصفته رئيس المجلس الإداري، ودرناه للقطاعات الأخرى، فما فهمت شاي أنا هذه الحكومة وزارة قبلت تجاوب عليه، والوزير الأول متقبل شاي يجاوب عليه، لم افهم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، آخر طلب احاطة، الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي السيد خالد العلمي.

تفضل السيد مصطفى نيابة عنه.

السيد المستشار مصطفى الشطاطي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لأحيط المجلس علما بالوضعية الاجتماعية التي تعيشها شركة اتصالات المغرب، ففي الوقت الذي تستعد فيه الحكومة الخوصصة ما تبقى من رأس مال اتصالات المغرب، وفي الوقت الذي سيفرض فيه على هذه الشركة دخول عالم المنافسة

ورفض مشروع الإصلاح الجامعي الجديد المنبثق على الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

هكذا بجامعة محمد بن عبد الله بفاس يعيش الطلبة والطالبات تحت أجواء الترهيب والعنف وتندر الأوضاع حاليا بالعواقب الوخيمة بعدما مقاطعة للدروس فرضها تيار فوضوي بالفعل دامت حاليا زهاء شهرين، وبكلية العلوم والتقنيات بمدينة الرشدية تسبب هجوم لنفس التيار متطرف على الطلبة يوم 23 دجنبر 2003، بالمطعم الجامعي بالساحة البيضاء والسلاسل والهراوات في إصابة أكثر من 10 طلبة بجروح متفاوتة الخطورة، وذلك لإرغامهم على مقاطعة الدروس وإخلاء الكلية، نفس التيار المتطرف سيفترس سلسلات من الهجمات الأكثر الدموية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، ذهب ضحيتها العديد من الطلبة والأطر الإدارية، وقد علمنا هذا الصباح أن قوات الأمن قد اقتحمت يوم مس كلية الحقوق التابعة لنفس الجامعة بمكناس، بحثا عن العناصر المنمية لهذا التيار الماركسي المتطرف، بعد تطويق مكثف من طرف قوات التدخل السريع والشرطة بالإضافة إلى جهاز الحرس الجامعي، نفس الأجواء تعيشها العديد من المؤسسات الجامعية بتطوان - مراكش أكادير - الخ.

إننا إذ نحيط المجلس الموقر علما بهذه الوقائع، فإننا ننتقل من غيرتنا وحرصنا الشديد على جعل الجامعة المغربية فضاءا للتدبير العلمي والحرية الفكرية والتعددية والحدثة، وهو بالتالي ما يجعلنا اليوم نطالب الحكومة وكافة المعنيين بالتدخل العاجل الاستتباب الأمن خاصة في هذه الآونة الذي يستعد فيها الطلبة إجراء امتحانات الدورة الأولى، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد لمستشار محترم، لكلمة في إطار لحظة لمجلس علما رئيس الفريق لديمقراطي الاجتماعي لسيد محمد سعيد للتدلاوي.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

في إطار لمادة 128، لحظة لمجلس علما. نود أن نحيط لمجلس وكذلك لحكومة وعلى رأسها لسيد الوزير الأول والرأي لعلم لوطني بظاهرة أصبحت تتناول تدخل مجلس لمستشارين ون إذا لمشروع أو الدستور أعطى لحق للفرقتين معا في إطار مراقبة ومساءلة الحكومة، لا تعتقد أن الدستور استثني بعض

عرف هذا الدعم عدة مشاكل منها شروط تعجيزية لكي لا يحصل الفلاح على هذا الدعم وبالأخص الفلاح الصغير.

السيد الوزير

نحن لا نشك في إخلاصكم لهذا القطاع، ولكن الإشكالية المطروحة الآن نواجهها دائما مع القرض الفلاحي، بحيث أن جل الفلاحين الذين يتقدموا بواحد الدعم يعني للحصول على الدعم يواجهون من طرف هذه المؤسسة بعدة شروط من أجل الحصول على هذا الدعم ومنها وأهمها هي شروط ضخ المياه، هذه الرخصة التي يستحيل - السيد الوزير - استحيل الحصول عليها بحيث انه في جهة مراكش - تانسيفت رخصة واحدة هي التي صدرت في سنة، رخصة واحدة، التي صدرت في القلعة لأنه الناس اللي كيبغيو يحصل على هذه الرخصة كيمشيوا لأنه الناس اللي سكيبيغيو يحصل على هذه الرخصة كيمشيوا حتى إلى جهة بني ملال، فيستحيل، فهذه التعسفات التي يمارسها علينا القرض الفلاحي أو الوزراء، نحن نريد توضيحا فيها.

السيد الوزير

القرض الفلاحي أكثر من هذا، عندنا الصندوق المحلي للقرض الفلاحي الآن رفض انه يبقى في مقره الذي هو موجود بالمدينة والتي هي وسط مدار جهة مراكش وحول مقره إلى جهة الوداية، نحن لا ننكر أنه يمشي إلى الوداية، يقرب الإدارة من المواطنين، ولكن سكان وفلاحين منطقة وادي الدليم والمنابهة وحر بيل وأولاد حسون هؤلاء الناس راه ستبعد عليهم المنطقة، فالمطلوب منكم - السيد الوزير - وهذا هو الذي نطلبه أنكم تحمي الفلاح، فإذا كانت عندكم سلطة ديال الوصاية على هذه المؤسسة، فخصكم تدخل في العاجل باش تحدوا من هذا التلاعب الذي يمر عبر القرض الفلاحي، لأنه نعرف جميعا أنه بعض الضيعات من بعض المسؤولين كبار، نفس الضيعة كنعقبض الدعم كل سنة، عندنا أدلة على هذا الشيء، نفس الضيعة، نفس التيتتر، ولكن الفلاحين الآخرين الذين بدأوا عملهم، كيتحبس وكيتمنع من الحصول على هذا الدعم، ويبقى التلاعب بالبير وحتى تمر السنة وما يتصبح شاي عندهم.....

السيد رئيس الجلسة:

السؤال؟

بالنسبة للهاتف الثابت، تعرف أوضاع شغيلة اتصالات المغرب هجمة غير مسبوقة بغرض تجريدتها من القانون الأساسي للمستخدمين والذي صدر بتاريخ 26 فبراير 1998، إن إدارة اتصالات المغرب وفي تجاهل تام لكل القوانين الوطنية منها والدولية تحاول فرض نظام داخلي فيه كثير من لتراجعات بكل الوسائل على المستخدمين المنحدرين من المكتب الوطني للبريد والمواصلات حيث إنها تمارس ضغوطات على المستخدمين بشكل دائم وتهدهم بالتقليل التعسفي وبالحرمان من منحة المرودية وهو الشيء الذي نفذته في حق منات المستخدمين وبعدم الترقية من خلال ما يسمى بنقطة الاستحقاق الغير القانونية.

السيد لرئيس، وفي نفس لوقت لازلت إدارة اتصالات المغرب تغلق أبواب حوار عكس ما دعتة في بلاغها لشهير وذلك رغم الإضرابات لمتتالية لتي خضتها شغيلة الاتصالات ليام 18 - 24 - 31-جنبر 2003، ن لقلبت الأكثر ثقيلة بالشركة تقدمت بمشروع تفقية جماعية للشغل منذ 2 جنبر 2003، والمسؤول حولها وذلك بغية تجوز لبب لمسود، والفريق لكونفرالي لذي يقدم بهذه الإحاطة علما، فلكي يبلغكم أن لخطر محقق بهذا القطاع لحيوي لذي طالما غذى خزينة الدولة، وبلغ لحكومة لها مسؤولة كامل لمسؤولية تطلقا من كون الدولة لإزالت مالكة ل65% من رس مل لشركة، وتطلقا أيضا لها هي منوط بها قتونيا حماية حقوق لمستخدمين، فليها أن تتدخل وبسرعة قبل أن تتجوز الأحداث خط للارجعة، كما نبلغ لمعنيين بالأمر بن لثقابة ستكون مجبرة لسلوك كل لسبل لتي يسمح بها لقتون وطنيا ووليا وشكرا السيد لرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد لمستشار محترم، لئن نمر الآن إلى الأسئلة لشفوية لمبرمجة وعدها 19 منها 4 لسئلة آتية، لسؤل الآتي الأول موجه للسيد وزير لفلاحة ولتنمية لقروية حول لبغاء لدعم لموجه للسقي لمركز للمستشارين لمحترمين لسلاة: لحمد لتوزي، عبد لقلر لنميلي، لحمد بنا، حسن زهير، لحسن نبيه، محمد جبيل. لكلمة لأحد لمستشارين لعرض لسؤل.

السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لما أصدرت الحكومات السابقة واحد الدعم فيما يخص السقي بالتنقيط من أجل ماذا؟ من أجل الحفاظ على الفرصة المائية وكذلك على عصرنة الفلاحة المغربية من أجل الحصول على منتوج في المستوى المطلوب، إلا أننا الآن ومن خلال حكومة التناوب

فيما يتعلق بالقرض الفلاحي هذا سؤال آخر أضيف
والوقت مقحم، لكن الوقت لا يسمح لإعطائكم التفاصيل
عن هذه النقطة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار
التعقيب.

السيد المستشار

أشكر السيد الوزير على تفضله بالإجابة على هذا
السؤال الموضوع، حتى لا نكثر الكلام - الموضوع
على أن الحكومات السابقة، وهذه الحكومة كذلك امتداد
للحكومات السابقة في إطار الرهانات الكبرى
الموضوعة للفلاح، المغرب كيفما كان الحال فهو بلد
فلاحي ورغم أن كون بعض التيارات التي تقول إننا
لسنا ببلاد فلاحي، فالمغرب بلد فلاحي، ولما أعطيت له
الأهمية كما قال السيد الوزير إلى دعم الفلاح... دعم
آليات الفلاح، دعم إمكانيات تكون في مستوى الإنتاجية
ومستوى التنافس الذي سيدخل به في إطار هذه
الاتفاقيات الشراكة التي هي ستوقعها المملكة المغربية
مع عدد من الدول.

إن هذه العمليات كلها أساسية كابينين، ماشي ما قلنا
شاي كابينين، هذه الاتفاقيات، كابين الدعم، ولكن هذا
قرار سياسي كنعقول لك على أن كنعقول كابين الدعم ولكن
كندير مساطر معقدة، كنعقول لك السيد الوزير على أنه
هذه رخصة جلب الماء، منطقيا كابين قانون الماء
صوت عليه البرلمان وصوت عليه بتسر علاين داز في
واحد الوقيتي اللي الناس.. وحتى إشكالية الماء في
المغرب إشكالية التي لها حساسية كبيرة جدا، وتطبيق
هذا القانون راه صعيب، لان هذه الإشكالية.. ونحن
نعطي الدعم، كنجيو للقرض الفلاحي وكيمشيو دياول
القرض الفلاحي يشوفو ويشوف على أن هذاك التتقيط،
واحد عدد العمليات كابينين، كيدير تقاريرهم، كيدوز
ذاك الشي للقرض الفلاحي، القرض الفلاحي كيغطي
دوسيه للسيد الوزير دورية، جاءت من وزارة الفلاحة،
على أنه ما تعطيو الدعم إلا إذا كانت هناك رخصة
جلب الماء، هذه رخصة جلب الماء هي العكاز، هي
ذاك مستمار جحي، علاش؟ لان الفلاح واحد خصو
يكون قارى وفاهم ومسالى راسو سنة باش يمن له أن
يحصل على رخصة الماء، لا يمكن.. زعما المنطق
على أنه إذا بقينا لان هنا قانون معين ماشي إشكالية،
لابد من الحكومة أن تتخذ إجراءات، لازم باش يمكن
تسرح للمواطنين يصل إلى هذا الدعم الذي هو أساسي،

السيد المستشار

السؤال، هذا هو السؤال السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

أيوه.. صافي.. انتهى الوقت... شكرا.

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين المحترمين أولا وقبل كل
شيء بغيت نقول أن خلافا لما جاء في عنوان السؤال
ليس هناك إلغاء في الدعم، بالعكس أهمية الماء
والاقتصاد على الماء والأولوية التي يكتسيها الماء
والمواد المائية تجعل أن هذا الدعم مستمر وعرف عدة
تحسنا، وللتذكير بعد الدورة 9 للمجلس الأعلى للماء
والمناخ، تمت برمجة 150.000 هكتار خلال 5
السنوات لإنجاز السقي الموضوعي الخاصي في
الماء، وبطبيعة الحال لمواكبة وتحفيز الفلاحين على
الإقبال على هذه الاستثمارات فتم إعادة النظر في إطار
التحفيزي، بحيث أن أدخلت عدة تجهيزات كانت في
الماضي لم تستفد من هذا الدعم عند الاستثمار وكذلك
أعيد النظر في سقف هذه الإعانة التي يمكن أن تصل
إلى 40% من الاستثمار، وحسب المعطيات المتوفرة،
تمت المصادقة منذ انطلاق مشروع في 2202، 576
مشروع موضوعة ومنها قبل 406، إلا أن بالفعل التقويم
الأولي يظهر أن هناك بعض المشاكل وليس مرتبطة
بأحقية الدعم أو بالقوانين، مرتبطة بعدم تطبيق القانون
المائي مع الأسف الذي حدد آجال بالنسبة للمرسوم
المطبق فهذا القانون حدد آجال 3 سنوات الذي انتهى
دون أن يستعمل المزارعين أو المالكين لنقط الماء في
السابقان يستعملوا حقهم في طلب الرخصة، والآن
القانون مع الأسف نحن مطوقين به، لا يمكن للملف أن
يتم إذا لم تكن هناك رخصة لجلب المياه، ومع هذا
التفادي هذه الصعوبات هناك أولا على صعيب بعض
الأقاليم وبعض المكاتب ولوكالات المائية اتفاقات
ميدانية التي تسهل المصداق، ومع الوزارة المكلفة
بالماء هنا في الرباط هناك لجنة مشتركة الآن حضرت
مشروع لإزالة بعض العوائق ولتتمديد الفترة
المخصصة للفلاح، فهذه كلها عمليات جارية، مع العلم
أن هذا الشيء لا يهم فقط أصحاب الآبار، بهم كذلك
اللي عندهم السقي بالقنوات في المحيط السقي واللي
يمكن لهم يستفدوا كذلك من هذه الإعانات في إطار
الاستثمار بالماء.

قصد محاصرة هذا الداء الخطير، وأخيرا لقد بلغ إلى علمنا أن بعض المصالح البيطرية قامت ببعض الزيارات الميدانية وأمرت الكسابة بذيح الأبقار المتضررة مما سينجم عنه خسائر مادية للكسابة، ولتتوير الكسابة - السيد الوزير - المتضررين هل هناك تعويضات لفائدتهم؟ وهل همتك تسهيل في مسطرة التعويضات ان كانت هناك تعويضات؟ شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

السيد المستشار المحترم،

استعمل جزء من وقتي لأقول فيما يتعلق بالسؤال الأول إن مراجعة قانون الماء ومرسوم الماء ساري المفعول لتسهيل وتوسيع النطاق، أما رخصة جلب الماء فستبقى هي الأساس لأن ما يمكن شاي نخليو كل واحد يحفر في أي مكان الذي به الماء أو فيه شاي.

أما فيما يتعلق بالسؤال المطروح حول مرض السل لا بد أن نقول أن هذا المرض وبائي وينتقل من الحيوان إلى الإنسان وهو موجود في المغرب بصفة تقريبا مستمرة وموجود في عدد من الدول حتى الدول الغربية هذا ماشي مرض تيجي وتيمشي، مرض موجود، إلا انه لا يعني أن هناك لم لكن معالجة ومحاربة، الأرقام موجودة والحالات المرصودة بين 1995 - 2002 تقريبا 4300 حالة سنويا، المعدل، وموجود في جميع المناطق وفي جميع الجهات وليس في منطقة دون منطقة أخرى ومحاربة هذا الداء منذ زمان وهو قائم، لكن الفعالية يجب أن نعترف أنها كانت ضعيفة، بحيث لماذا؟ للأسباب التالية: المشاركة الضعيفة لمربي الأبقار الذين أولا: لا يصرحون بالمرض، لا يقومون باستعمال الوسائل لاكتشاف المرض لأن راه ما يكمن شاي نزور كل ضيعة، ضيعة، ولكن ساهل لاكتشاف.

ثانيا إدخال الأبقار إلى الحظائر دون التعرف عن حالتها الصحية وعدم فعالية نظام ترقيم الأرقام، ولهذا انطلق برنامج جديد منذ السنة الماضية الذي هو فيه تقييم للوباء عبر عينات تصل إلى 15.000 رأس بقر و3400 مربي.

- تعميم عملية الكشف لحظائر الأبقار الحلوب كمرحلة أولى.

- تطهير ومتابعة الحظائر المصابة والتعميم على الحظائر الأخرى، وكإجراءات مواكبة الرفع من

لأن ماشي الفلاح غادي نقول له غادي راه كايين الدعم... وفي الأخير كندير له المسامير من هنا وهناك وما كايين لا دعم لا يديك لا يخليك، إذا شفنا إحصائيات ديال هذا الناس الكلي اخذوا هذا الدعم ديال السقي والتقيط راه ما كايين شاي، تم هذه مسألة أساسية بالنسبة للمغرب - السيد الوزير - تعرفونها، على أن المغرب فيه الماء مادة نادرة وفي المستقبل ستصبح أكثر ندرة وبالتالي لا بد نشجع ولا بد نعطي ونفهم الأطر وحي إعادة النظر في هذا القانون ديال الماء حتى يصل الفلاح إلى هناك الدعم الذي هو ليس في مستوى الدعم اللي تعطيه دول أخرى التي نحن سنتنافس معها في جل الأسواق التي هي سواء كانت تقليدية أو الأسواق التي هي في المستقبل وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السؤال الموالي الثاني موجه أيضا على السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول ظهور انتشار داء السل عند الماشية في جهات المملكة للمستشارين المحترمين السادة: عبد العزيز اقرية، إدريس الراضي، نور الدين، احمد بنا، محمد عذاب الزغاري، احمد النماوي. الكلمة للسيد إدريس الراضي

السيد المستشار إدريس الراضي:

مرة أخرى زملائي المستشارين، لعديد من المواطنين في بعض جهات المملكة ظهر داء السل في الماشية بصفة عامة، وعند الأبقار على وجه الخصوص، وتبقى جهة فاس - بولمان، الغرب - اشراودة - بني لحسن، تادلة - ازيلال الجهات المعينة بالدرجة الأولى بهذا الأمر الخطير، الذي بات يهدد على حد سواء كل من المواطنين واقتصاد البلاد، فكما تعلمون - السيد الوزير - فداء السل عند الماشية يمكن الانتقال عبر العدوى للإنسان وبسهولة مما قد يزيد الطين بلة إذا لم نكن صارمين وفعالين في الإجراءات المتخذة وذلك نظرا لكون بلادنا وللأسف من البلدان التي تعرف أصلا انتشار الداء السل عند الإنسان فالسيد الوزير: ما هو البرنامج المستعجل الذي وضعت وزارتك من اجل مواجهة انتشار داء السل عند الماشية؟

ولماذا لم نلمس أي تحرك يذكر من جانب حملات والتحسيسية عند الكسابة خصوصا، وأن التكم فيه أمر خطير كهذا قد يدفع بالأمر إلى ما لا يحمد عقباه؟ وهل هناك أرقام أولية لحالة انتشار الداء المذكور؟ وهل كل الإمكانيات متوفرة بما في ذلك كميات الأدوية اللازمة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

لابد من التذكير أن تعميم المراقبة على ألف مليون و500.000 مربى، لأن كل المزارعين كيربيوا بقرة، اثنين، عشرة، إلى 100 مستحيل الوسيلة لاكتشاف عند المربى سهلة وسهلة جدا، هناك حقن سهلة لاكتشاف الداء الحالات التي تكلم عليها السيد المستشار المحرم واعررفها جيدا عندما أتحدث عن الإعانة، فهي إعانة للخسارة، هذه الرؤوس التي ذبحت، بيعت...بيعت لحمها بما يصل إلى 15.000 درهم يبقى الفرق هو الذي يعطى عليه التعويض راه ما كينكف شاي كل شي، لما تذبح البقرة، ولكن ما يمكن لنا شاي كذلك نخليو هذه الأبقار وحليبهم بالخصوص تيمشي كذلك نخليو هذه الأبقار وحليبهم بالخصوص تيمشي للمراكز، لأن فيه أسباب الانتقال إلى البشر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير، السؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير وهو سؤال أتني حول حصيلة المؤسسات العمومية التابعة لقطاع الإسكان والتعمير للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التلاوي، احمد الديبوني، ميلودي عفوت، عبد السلام الودي، المعطي عادل، محمد السلامي، محمد اوخيار، عبد الصمد عرشان. الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضل آسيدي

السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

سؤنا الأتي المدرج في هذه الجلسة يندرج أساسا في إطار ما التزمت به الحكومة، حيث أكدت في تصريحها على لسان السيد الوزير الأول بأن المؤسسات العمومية سوف تلعب دورا أساسيا في تنشيط الاقتصاد الوطني، ونظرا لما تتوفر عليه وزارة الإسكان من آليات للقيام بهذا الدور، فإننا نلمس عن قرب بأن المؤسسات

التعويضات عن الضرر التي يمن أن تصل إلى 80% إلى 10.000 درهم لكل رأس.

- تكوين وتحسيس الأطر المتخصصة

أ تنظيم دورات تحسيسية لفائدة مربى الأبقار، وستكون حملة كبيرة هذه السنة.

- وضع نظام جديد لترقيم الأبقار الذي انطلق منذ السنة الماضية والدواء موجود وهو بطبيعة الحال طويل وشاق، أما الوسيلة الوحيدة لتطويق المرض هو التصريح بالرؤوس وانتلاف الرؤوس الأخرى والى الإنسان، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد الراضي في إطار التعقيب.

السيد المستشار ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي جاءت في جوابكم إلا انه عندنا بعض الملاحظات خاصة وان المصالح البيطرية في جهة الغرب اشراودة بن لحسن قامت بدورية عند الفلاحين أو الفلاحين التابعين لبعض التعاونيات وفي هذه المعاينة ما شافوشاي الفلاحين كلهم، بل اكتفوا بعينات، فالمشكل المطروح الآن هو الفلاحين الذين زارتهم المصالح البيطرية، فالفلاح له 5 بقرات تقول له أودي 5 البقرات ديال تيخص يذبحهم، سنعطيك إعانة على البقرات كما جاءنا في رد جواب السيد الوزير هو سقف ديال 10.000 درهم، ولكن كاين فلاح لهذه البقرة اللي غادي يعطيوه عليها 10.000 درهم شريها ب 25.000 درهم، فنتظن إذا كان كاين دواء الفالح يفضل يخسر ذيك 15.000 درهم على بقرته ولا يذبحها، وخاصة وأنا نعرف المصير ديال الصوف، فإذا امشينا كما نتكلم الآن وتشاع بأن البقر مريض وخصو يتذبح، فالثمن البقر في السوق الوطني سيرف نزولا مهولا، لذلك فنتظن أن الوزارة خصها تقوم بحملات التوعية، اماباش نمشيو عند بعض الفلاحين في جهة كبيرة ونختار 10 فلاحين واحنا نتعرف بأن هذا المرض معدي ونقول لهم أودي خصكم تذبح أبقراكم والفلاحين مجاورين لهم ما يذبحوشاي أبقارهم فهذا حيف، فأما باش تكون تقول لك إذا عمت الخسارة هانت - فإما أن تكون التغطية شاملة ويكون واحد البرنامج مدقق وتزور المصالح البيطرية جميع الفلاحين ويتذبح ذاك البقر المريض، وإما نعالج المشكل بطريقة أخرى، وشكرا السيد الوزير.

نتائج مباراة، أخذ القطاع الأرضية المجهزة وخلص من بعد 4 سنوات، هذه الطريقة أعطتنا إمكانية باش ننجز ابتداء من السنة الماضية 3300 شقة اقتصادية كذلك ننجز بتعاون مع القطاع الخاص في مدينة الدار البيضاء لوحدها.. بتعاون مع المؤسسات العمومية 9600 شقة اقتصادية، سنة 2003 كذلك تميزت من بعد هذه واحد بضعة أيام مضت بإعلان السيد الوزير الأول على البداية في تنفيذ مشروع تجميع هذه المؤسسات بعشرة في مؤسسة واحدة سميت العمران التي ستجمع لاسنيك ولاني ولاشاروك وان شاء الله برسم هذه السنة ديال 2004 ستضم "ليزيراك" بسبعة باش ستصبح مؤسسة واحدة قوية.

أو لا: قوية وممنعة.

ثانيا: أكثر تنافسية، منافسة شريفة مع القطاع الخاص.

ثالثا: من أجل أن تقوم بالدور الحقيقي ديالها من أجل تنفيذ البرنامج الحكومي الذي ذكر تموه في سؤالكم.

فيما يتعلق بالأشياء الأخرى والتي جاءت في سؤالكم وقلت انه غير متضمنة في ديباجة السؤال، طبعا انتم استمتمت للبرنامج الحكومي وكانت مناسبة مناقشة الميزانية 2004، فاش دخلنا في تفاصيل هذه المحاور كلها وان شاء الله اعتقد أنني وجهت الدعوة للجميع لزيارة واحدة من الوكالات الحضرية يوم الجمعة المقبل وستعطى لنا إمكانية من أجل الدخول في التفاصيل التي جاءت في سؤالكم، تفصيلا بتفصيل، وجزئية بجزئية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد سعيد التدلاوي في إطار التعقيب.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الله يجازيكم بخير كما قلتم السؤال بقي جزء ستجيون عليه أو نهار الجمعة في سطات غادي يمكن للإخوان يضطلعون على بعض الأمور، غير أن السيد الوزير قلتم على أنه هذه الوحدات 110.000 مع العلم انه في التصريح الحكومي ديال يوم الخميس 16 رمضان الموافق ب 21 نوفمبر أن المجلس المستشارين كنا كنشوف أنه في إطار.....

وهكذا سطر البرنامج الحكومي بين أهدافه الوصول إلى تحقيق نسبة 100.000 وحدة سكنية اجتماعية

لعمومية التابعة لقطاع الإسكان لا تقوم بدورها، ويتجلى ذلك في التماطل الحاصل بالنسبة للمؤسسات السابقة الذكر، إلا أن الوازع لطرح هذا السؤال الآتي يتعلق تحديدا بالبرنامج الاستعجالي المستمد من روح الخطاب الملكي السامي، حيث أكد جلالة الملك نصره الله على ضرورة توفير السكن اللائق، مع العلم أن التعقيدات المسطرية لازالت والقيود لازالت تنقل المنعشين العقاريين، خصوصا ببعض المناطق المملكة في محور الشمال حيث تتوفر العديد من المشاريع الهائلة التي تفتح المجال للتشغيل، وهذا الإجراء يتيح الفرصة لتفريخ البناء العشوائي الذي نتحدث سلبياته وانعكاساته على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وأمام هذا التراكم من المشاكل السكنية، نطلب من السيد الوزير تنوير الرأي العام الوطني بما تعترزم الحكومة القيام به في هذا المجال، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير الإسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

حضرة السيدة والسادة المستشارين

أولا السؤال الذي طرحتموه ليست له أية علاقة مع مضمون السؤال الذي توصلنا به، السؤال الذي بعثتم به يتضمن الحصيلة فقط، أنا سأجيب عن الحصيلة وإذا بقي لي شيء من الوقت سأجيبك على أسئلتك.

فيما يتعلق بالحصيلة أود أن أؤكد لكم أن المؤسسات العمومية التابعة للإسكان وعددها 10 بلغ انطلاق الأشغال بها في هذه السنة - سأعطيك الرقم بالضبط - 110.659 وحدة، وهذا رقم متميز بكل المقاييس اللي هو يمثل 3 ديال المرات إنجازات السنة الماضية أو إذا اجمعنا انطلاق الاوراش ما بين سنة 2000 وسنة 2001 وسنة 2002 وسنة 2003 هو ما يعادل هذه 3 سنوات مجموعة، يعني كايين واحد التعينة كاملة ديال المؤسسات العمومية باش رفعنا المتوسط من 40 - 45 ألف إلى 700 ألف وحدة.

الموضوع الثاني المرتبط بهذه الحصيلة ديال هذه السنة يتعلق كذلك بكون أن هذه المؤسسات بدأت تسجل انفتاحا على القطاع الخاص. نتذكرون حضرات السيدات والسادة المستشارين أن برسم هذه السنة بدأنا نعطي عقار صالح للبناء لفائدة القطاع الخاص بناء على

السيد وزير الإسكان والتعمير:

شكراً، أئبه السيد المستشار، أنني عضو في حكومة صاحب الجلالة وأنا في قبة البرلمان أمام مجلس المستشارين وفي مؤسسة احترامها شديد الاحترام وأنا مسؤول على ما أقول جملة وتفصيلاً بنقطها وفواصلها، ولهذا ما كاين شاي ارتباك وما كاين شاي تناقض وأنا مسؤول عما أقوله جملة وتفصيلاً شكلاً ومضموناً، أما فيما يتعلق بهذه الأرقام الذي أعطيتك ادعوك للحضور معي في المؤسسات بعشرة وتؤكد بنفسك على مدى صحة هذه الأرقام، المؤسسات العمومية لو كان سألتي للجملة التي جاءت في تقريرك، ستكمل الجملة التي لم تكملها وستعرف بأن المؤسسات العمومية بعشرة، وهذا مشاي سر أنه كاينين 10، 4 فيهم في وضع متردي أقولها وأنا رئيس مجالسها الإدارية، ونحن جمعنا هذه المؤسسات بعشرة باش تدخل في مؤسسة واحدة وكما قلت في السؤال من اجل تمنيعها وتحصيتها لتكن أكثر قوة ومناعة لمواجهة البرنامج الحكومي، لتكون قادرة على تفعيل البرنامج الحكومي، 100.000، 110.600 نسيتها - أه 651، البرنامج الحكومي، هذه المؤسسات العمومية ما عندها علاقة مع القطاع الخاص، غادي يجي واحد الوقت إذا أعطيت لي مناسبة سأعطيك انطلاق الاوراش مابين القطاع الخاص والقطاع العام اللي من المحتمل على انه يكون على الأقل ضعف هذا العدد، واللي ما عنده علاقة مع 100.000 التي جاءت في البرنامج الحكومي.

البرنامج الحكومي يتكلم عن إنتاج 100.000 وحدة، ماشي على انطلاق الاشغال في 100.000 وحدة، باش نوصل إلى إنتاج 100.000 وحدة، خصنا ننتقل في الأشغال على الأقل مابين 300 و500 ألف وحدة في السنة لان الدورية ديال الإنتاج La période de production ديال ما بين السكن والقطاع الأرضية تتراوح ما بين سنة و5 سنوات و3 سنوات و4 سنوات، باش نوصل إلى واحد الوتيرة.. متوسط الوتيرة ديال إنتاج يعني إنتاج خارج من آلة الإنتاج 100.000، خص يكون عندنا اليوم والسنة المقبلة مابين 2004 و2005 2005 خصنا نصل على الأقل مابين 200.000 حتى 300 و400 ألف وحدة التي ستعطينا فيما بعد إنتاج متوسط السنوي ديال 100.000، وأنا السيد الرئيس إذا أعطيتموني 30 ثانية، أنا كل ما قلته أنا مسؤول عنه، وأنا مستعد لحسابكم وحساب مؤسساتكم المحترمة. وشكراً.

سنويا على مدى المتوسط في شكل بقع مجهزة للبناء الفردي والمساكن الجاهزة أو نفس الجاهزة إلى آخره، كنشوف على حسب أرقامكم 110.000 بمعنى كائنة زيادة، غير الدار البيضاء لوحدها 9.600 شقة غير أئمني أن لا يكون الخط بين تلك الشركات الخواص والشركات التابعة التي نتكلم عنها المؤسسات العمومية، لأنه إذا رجعنا إلى عرضكم السيد الوزير بشأن رسم السنة المالية 2004، هذا الأخير، غادي نوجد أش كتقول على المؤسسات العمومية هاهو، هذا ديالكم ايلا تتوض عاود تقول لي هذه الأرقام ما عرفت شاي منين جيتوها، هاهي راه ديالكم هذا، لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير، ديالكم أنعم أسيدى، أش كتقول؟ وبخصوص مصير المؤسسات المختصة فلي التجهيز والبناء أفاد السيد الوزير - أنتم - ان وجود المؤسسات تشكو من اختلالات وصعوبات مادية وإدارية وهو ناتج عن مجموعة من الأخطاء والمشاكل وظهور المنافسة الشرسة والتدخل في الاختصاصات وه وما حدا بالوزارة إلى اعتماد الفكرة... الخ".

- هذا الشيء انتم تقولوه - وهذا الذين حققوا 110.000، لم افهم كيفاش... هذوا كاين أخطاء كهنية وتدهور، غير ما يكون شاي الخلط بين الخواص والمؤسسات العمومية، أنا اللي عند العلم دابا عاد منين قلتم 110.000، درت للأخ اللي من جهة سطات وقلت له واش حقيقي عندكم شي حاجة، قال لي والو، هاهو جالس، أنا عندي في الدار البيضاء أئمني نشوف عين حرودة.. بلدية عين حرودة فيها 25 دائرة انتخابية، كلها مدن الصفيح، ولم يحقق في عمالتنا 250 دار ديال الفيضانات والفضل يرجع للعمالة ولبعض المحسنين والناس الذين استغلوا في هذا الإطار، وزارة الإسكان ما عملت والو.

ولهذا السيد الوزير أنا أئمني أننا تقول لنا أن هذه 9600 شقة فاين كائنة، وما تكون شاي ديال الخواص وتجاوبونا على المؤسسات العمومية، لأنه اللي قلتم عليهم ماشي هو هذا السي اللي هنا، شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم، السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

فمن تقدم الأشغال بالسدود التي هي في طور الإنجاز فكما تعلمون بأنه هناك 6 سدود من الحجم الكبير التي توجد الآن في طور الإنجاز والتي تكلف خزينة الدولة مايزيد عن مليار و300 مليون درهم، فأغلبها تعرف السير في الإنجاز بطريقة جد عادية.... بطريقة متقدمة، فمثلا سد سيدي سعيد بمنطقة ميدلت فأشغاله في حدود 40٪، كذلك أشغال سد آيت امزال فهي فاقت 95٪، كذلك سد الكيجولال بإقليم الصويرة في حدود 95٪، سد الرويا بالشمال فهو ستعدى 38٪، كذلك سد بوكركور اللي واقع بمدينة المحمدية فهو يفوق 25٪ من تقدم الأشغال، وكذلك تغلية سد سيدي محمد بنعبد الله لتزويد جهة الدار البيضاء والرباط بالماء الصالح للشرب فهو اشغال متهيئة لانطلاق اشغال التغلية فهي في طور الانتهاء، كذلك برمجت خلال هذه السنة انطلاق اشغال سدين كبيرين هما سد وركان في مدينة مراكش بإقليم مراكش وكذلك سد واد الرمل لتزويد ميناء طنجة المتوسط بالماء الصالح للشرب وكذلك لوقايته من الفيضانات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار محمد الطربيش:

شكرا السيد الرئيس،

هذه المعلومات المتعلقة بالسدود وكذلك المتابعة التي هي متماشية الآن في هذه الإنجازات، نعرف جميعا بأن المغرب هو بلد فلاحي بالدرجة الأولى، والسياسة التي اتخذها جلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه كانت سياسة حكيمة، هذه السياسة التي حصنت المغرب من الجفاف وحصنت المغرب من نقص في الماء ومن عدة أشياء وهذه السدود صانته المغرب عدة سنوات، وكذلك جلالة الملك محمد السادس فهو أيضا في هذا الجانب، اتجاه من الاهتمام البالغ بالسدود وكذلك هناك اللي بغينا ونقول إن هذه السدود بما أنها توفر الماء وكذلك تحفظ المحاصيل الزراعية من الفيضانات، وكذلك تزود البادية والمدينة بالكهرباء، ألا أن هناك بعض السدود لا يستفاد منها على سبيل المثال لا الحصر هناك سد الوحدة بشمال المملكة المغربية والذي يضم مجموعة كبيرة من الأقاليم ومن الجماعات ومن المناطق الشاسعة، فهناك أيام الجفاف في فصل الماء، فلماذا - السيد كاتب الدولة - لا تزود هذه المنطقة بقنوات السقي وبقنوات الماء الصالح للشرب، الذي هو الأساس، لأن

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الآن الموالي موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء، حول وضعية السدود بالمملكة، للمستشارين المحترمين السادة:

سعيد التلاوي، ميلودي عبود، عبد القادر الكريكي، محمد الطربيش، محمد البرطني، محمد العقاري، عبد الصمد عرشان. الكلمة للسيد محمد الطربيش. السيد المستشار محمد الطربيش، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار محمد الطربيش:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون سؤالنا يتعلق بوضعية السدود المغربية.

عرفت جل مناطق المملكة المغربية خلال هذه السنة تساقطات هامة استتشر بها المغاربة خيرا وكذلك استتشر بها الفلاح بصفة خاصة، وساهمت هذه الأمطار في ارتفاع محتوى حقينة السدود، ومن هذا المنطلق أود أن أسأل كاتب الدولة عن وضعية السدود في المملكة المغربية وأين وصلت أشغال السدود التي هي في طور الإنجاز؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد كاتب الدولة المكلف بالماء للإجابة.

السيد عبد الكبير زاوود، كاتب الدولة لمكلف بالماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء .

السيدة والسادة المستشارين المحترمين كما جاء على لسان المستشار المحترم، عرفت بلادنا هذه السنة تساقطات مطرية جد هامة مكنت من توفير واردات مائية تتاهز 4 ملايين و500 مليون متر مكعب، لحقينة السدود والتي توفر لنا طاقة تخزينية تفوق 15 مليار متر مكعب، والآن أي إلى حدود الساعات المتأخرة من الليلة الماضية، انه حجم المخزون يسدودنا فاق 9 ملايين و600 مليون متر مكعب، فهذه الكمية من الموارد المائية المخزونة بسدودنا مكنت من توفير الماء لمختلف الاستعمالات المائية من ماء الصالح للشرب ومن سقي ومن إنتاج الطاقة الكهربائية وكذلك مكنت من الوقاية من الفيضانات.

يشاركون في اجتماعات مجالسها الإدارية. وشكرا
السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين
نعود إلى بقية الأسئلة الشفوي ويتعلق الأمر بالأسئلة
العادية، كما أسلفت أن جدول العمل طرأت عليه بعض
استدراكات، نشكر السيد الوزير على مساهمته،
استدراكات طفيفة ذ كل أن قطاع السياحة لم يبق
ميرجا نظرا لكون السيد وزير السياحة يتعذر عليه
الحضور لأسباب طارئة. السؤالان اللذان كانا موجّهين
إليه أحدهما تم تأجيله بعد اتفاق مع السيد رئيس التجمع
الوطني للأحرار والسؤال الثاني وارد من الفريق
الاستقلالي وقع تحويله إلى سؤال موجه إلى السيد وزير
لمالية، كما اخبر المجلس أن هناك سؤال وقع تأجيله
كذلك بالنسبة لقطاع الفلاحة كان واردا من فريق
الحركة الشعبية والعدالة والتنمية.

إذن أعود إلى الأسئلة العادية ونبثنها بقطاع الفلاحة
والتنمية القروية، السؤال الأول حول ضعية ومصير
شركة التنمية الفلاحية صودي للمستشارين المحترمين
السادة: رحو الهلع، سيدي محمد اخطور، رحال
الزكراوي، العربي خربوش، عبد الحق بوكرين، حسن
واهروش. الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض
السؤال تفضل ألسي خربوش.

السيد المستشار العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارين

السيد الوزير

كنا قد وجهنا إليكم هذا السؤال خلال السنة التشريعية
السابقة وذلك عندما كانت وضعية شركتي صوديا
وصوجيطا غامضة، كما أن مصيرهما لم يكمن
معروفا مما خلق أجواء من القلق وسط المستخدمين
وتساؤلات وسط الرأي العام، اليوم بيدوان الحكومة
تمكنت من ضبط الوضعية، كما تمكنت من حلب
المشاكل التي كانت مطروحة مع مستخدمي الشركتين
بالتوصل إلى توافق بخصوص المغادرة، غير أن
الموضوع مازال له رهنيته خاصة وأن تساؤلات
تطرح حول كيفية تصرف الدولة في أراضي هاتين
الشركتين ومما هي طرق تفويتية... تفويتها والمعايير
والشروط التي ستعتمدها لهذا التفويت؟ وهل سيتم عن

تلك الأقاليم المجاورة تفتقر إلى الماء وبالخصوص في
فصل الصيف، فرغم تساقط الأمطار ولكن فصل
الصيف ثاني تكون عنده فقر حاد على هذه المناطق،
وكذلك هناك بعض المناطق المتضررة من نقص من
الماء والتي لا تستفيد من السدود، وهناك بعض السدود
التي أثرت حتى على.. ربما الفرشات المائية الجوفية
وبالخصوص في حد السوالم وفي المناطق المجاورة
للبحر والمناطق المجاورة لبرشيد، بحيث أن الآبار
هناك تجد واحد الصعوبة كبيرة في حفر الآبار وفي
الحصول على الماء، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد لمستشار، لا تنتهي لسيد لمستشار لمحترم، انتهى
لوقت. سيد لوزير في طررد على لتعيب.

السيد كاتب الدولة في الماء:

ما أريد أن أبرزه وأؤكدته كذلك كما جاء على لسان
السيد المستشار المحترم، فإنه المغرب تمكن من إنجاز
عدة منشآت مائية وذلك بفضل توجهات له لجلالة
المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه بهذا
الخصوص وكذلك سيرا على نفس النهج جلالة الملك
محمد السادس نصره الله الذي خلال الدورة الأخيرة
للمجلس الأعلى للماء والمناخ أعطى توجيهات واضحة
بخصوص مواصلة تعبئة الموارد المائية وإنجاز السدود
لتمكين من تخزين كل ما يمكن تخزينه من طاقاتها ومن
مقدوراتنا المائية.

بخصوص استغلال السدود فما أريد أن أؤكدته لكم
بأنه سد الوحدة الذي يوفر طاقة تخزينية تفوق 3 ملايين
و700 متر مكعب فهو يقوم بدوره الأساسي الذي هو
الوقاية من الفيضانات وكلكم تتذكرون الفيضانات التي
كان يعرفها الغرب، فإلى حدود 96 سنة من قبل انطلاق
استعمال السد فالفيضانات التي كانت مهولة وأثارها
والتكلفة التي كلفت المنطقة وبالتالي فهو يقوم بهذا
الدور، كذلك فيما يخص إنتاج الطاقة الكهربائية
والكهرومائية وفيما يخص النقص الحاصل في تجهيز
الهيذر فلاحي فالمصالح المختصة بفرض الفلاحة فهي
بصدد إعداد لهذا البرنامج وكذلك إنجازها، فما أريد
كذلك أن أبرزه هو أنه بخصوص تدبير الماء بصفة
عامة فكما تعلمون أن قانون الماء 10 - 95 - جاء
بمفهوم تدبير اللامركزية على مجال الحوض المائي
لهذه المادة النادرة وبالتالي فكل ما يتعلق باستغلال
طاقاتنا المائية يتم تدبيره على المستوى المحلي في
إطار الأحواض المائية التي كل مستعملين الماء.

التي بيع منها طرف وسيباع الطرف الآخر لهيكلية الشركات لأداء الديون ولأداء كذلك مستحقات المستخدمين الذي تم الاتفاق معهم على المغادرة الطوعية مقابل تعويض ويبدو أن هذا التعاقد جد مهم بحيث أن طلبات التي توصلت بها الشركتان تفوق حتى العدد الذي حدد للمغادرة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، لأن الذي نركز عليه السيد الوزير وهو هذيك الشريحة الكبيرة ديال الشغيلة الموسمية، لأنه في إطار هذا التعاقد الذي سيقع تتطلب منكم باش تسهر على حسن باش هؤلاء الناس الجدد الذين سيتكفون بهذه الضيعات باش يكون إنتاج قوي ويزيد في الشغيلة لأنه أول مشغل وهما هذوك الشركتين، ولهذا نطلب منكم - السيد الوزير - باش تحرص على هذه الطبقة الكادحة اللي كائنة في العالم القروي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السؤال الموالي للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية كذلك حول تعميم التغطية الاجتماعية للعالم القروي والفلاحي للمستشارين المحترمين السادة: محمد بن الشايب، محمد بلحسن خبير، الطاهر الفيلاي. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الكلمة للسيد محمد بن الشايب، تفضلوا.

السيد المستشار محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

أخواتي، إخواني المستشارين

لقد عان العالم القروي والفلاحي ولازال من التهميش والحييف المتمثل على سبيل المثال لا الحصر في حرمانه من التعميم وتركه يصارع الجهل والامية بنسب كبيرة لا تتناسب لا تتماشى والتطورات تعرفها المجتمعات المتقدمة، الشيء الذي تركه يعيش في بوتقة من البؤس والفقر لا يستطيع الخروج منها نظرا للأسباب التي ذكرناها آنفا، المتمثلة في قلة الحيلة والمعرفة، كما يعاني من ابسط الحقوق المتمثلة في الحد الأدنى من التغطية الاجتماعية، خاصة التي توفرها الدولة للقطاعات الأخرى الغير الفلاحية، في ميادين

طريق المزداد العلني أم طلب صلب العروض؟ ومن جهة أخرى تعلمون السيد الوزير أن شركتي صوديا وسوجيما هما من اكبر وأول مشغلين في العالم القروي، وعدم بقائهما يطرح بالتأكيد كيفية التعويض هذا الدور الأساسي وهل يمكن للمالكين الجدد للأراضي الشركتين الحفاظ على مناصب الشغل التي كانت توفرانه.

تساؤلنا تساؤلات نطرحها عليكم - السيد الوزير لأجل تنوير الرأي العام أولا حول ما اتخذتموه من التدابير لحد الآن والإجراءات التي تتوون اتخاذها بخصوص الموضوعات التي ساءلنا حولها؟ وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية للإجابة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم، فعلا السؤال كان موجه في شهر ماي وبرمجة الأسئلة ليست مسؤولا عليها بحيث أن احضر إلى هذا المجلس على الأقل مرة كل 15 يوم، وعندما برمج السؤال فأنا مستعد للإجابة لكن يبدو، وهذا من حسن الصدق أنكم استغلتم هذه المدة لتطرحوا سؤالا جديدا - ما منها باس - نتكلم على صوديا في شكل جديد، الواقع أن فيما يتعلق صوديا وسوجيما كما قلتم معروف المسار وهي أن الدولة ستخلي على الإنتاج المباشر، أن هناك مجموعة الأراضي المستغلة موزعة إلى ثلاث اجزاء جزء ستحتفظ به الدولة للاستغلال لأغراض خاصة استراتيجية وهو البذور والأغراس المختارة وستكون شركة سويطا في حلة جديدة هي التي ستقوم بهذا موقتا ريثما يكون القطاع الخاص له قدرات لأخذ مكانها.

- الشطر الثاني وهو الذي سيعرض على الشراكة الطريقة هي طلب عروض، لكن دفتر المواصفات الذي هو في آخر الأطوار سيخرج إلى الوجود في هذا الشهر غالبا في آخر الشهر مع حملة تحسيسية، ليكون أصحاب العروض ليس بأثمان - ماشي قضية ما زادواش ديال الكراء عالي أو ناقص - اشنو هو الاستثمار الذي سيقع، ما هم الاستثمارات؟ ما هم فرص الشغل التي ستنشأ وتكون اتفاقية لتتبع هذه الالتزامات؟ وهناك الشطر الثالث وهو ما يتعلق بالأراضي التي ستوجد في المدار الحضري وعرب المدار الحضري

كما قال السيد المستشار ولهم مشاكل وهذا كله لا يجعلهم يتجهون إلى الضمان الاجتماعي، فكيفما كان الحال الوزارة، وزارة الفلاحة بجيج أطرها ومصالحها الخارجية هي الآن منكبدة مع وزارة التشغيل على تأطير وتحسيس هذه... لا المشغلين والعمال والسخدمين على الانخراط خصوصا إن هذا الانخراط لا يقتصر على من يشتغلون بصفة مستمرة بل حتى على الموسمين الذين يشتغلون في مزارع مختلفة وكذلك فيما يتعلق بالمساهمات في تطبيق القوانين والمراسيم المتعلقة بالتأمين الإجباري على الصحة التي ستخرج إلى الوجود، فستكون هذه المصالح مجددة حتى تشمل هذه التغطية القطاع الفلاحي. وشكر لكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة في إطار التقييب للسيد محمد بن الشايب.

السيد المستشار محمد بن الشايب:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، أنا طرحت السؤال على وزارة الفلاحة من باب أنها وزارة الفلاحة تعنى حتى بالتنمية القروية، تدخل في التنمية الاجتماعية التي ينتسب على القطاع الفلاحي من هذا الباب هذا.

وأقول للسيد الوزير بأنه فئات الواسعة من المواطنين المنسبين إلى العالم القروي والفلاحي لا يستفيدون من التغطية الاجتماعية، هذا أمر واقع، وإن ما يتعلق بالضيعات المهيكلة هي الأخرى لا توفر هذا القطاع العاملين، ربما لقلّة المراقبة أو لقلّة المسؤولية عند المسؤولين المحليين أو الجهريين، كذلك بأن القطاع الفلاحي هو غير مهيكّل ومؤطر نقابيا، فالتغطيات الأخرى كلها تمثل من طرف نقابات وبالتالي لها من يدافع عنها، بخلاف القطاع الفلاحي منتسبين... هم شركة واسعة من المواطنين على مختلف مناطق المغرب وبالتالي يصعب تأطيرهم ويصعب انخراطهم داخل المؤسسات النقابية للدفاع، وبالتالي من واجب الحكومة والوزارة المعنية الوصية أن تعمل على تعميم هذه التغطية لأن وهذا حق من حقوق الإنسان وبالتالي نحن في الألفية الثالثة ولا يمكن أن نواجه التحديات المستقبلية في هذه الظروف المزرية، فلاح وعامل ليس له دخل قار ولا ثابت ويواجه الظروف المناخية الصعبة وبالتالي يتوفر عن تغطيته، فكيف به أن يعمل وأن يعطي لبيده ونفسه، وشكرا السيد الوزير.

أخرى كالتجارة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والخدمات إلى غير ذلك من قطاعات أخرى، وذلك بواسطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يغطي عددا من المستلزمات الحياة الضرورية كالتعويضات العائلية والتطبيب والاستشفاء والتقاعد والعجز إلى غير ذلك من الخدمات.

السيد الوزير

الأ ترون انه قد حان الوقت لإنصاف هذا العالم القروي والفلاحي الذي يمثل نصف ساكنة المغرب؟ إننا نسائلكم عن سبب هذا الإقصاء المتواصل في حق هذه الشركة الواسعة من المواطنين؟ وبماذا تفسرون هذه المفارقة الغربية المتمثلة في كون مواطن يعمل مستخدما أو موظفا في قطاع غير فلاحي ويحصل على اجر قار ويحظى بتغطية اجتماعية متنوعة، وبين مواطن يصارع الطبيعة لوحده دون دخل قار ولا يشمله هذا النظام المخصص للتعويضات العائلية مثلا؟

السيد الوزير، لهذه الأسباب الموضوعية نسائلكم هل لوزارتكم ومن خلالها الحكومة الموقرة نية لمعالجة هذه الظاهرة السلبية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارين

رغم أن السؤال يتعلق بالقطاع الفلاحي بيدوان هو موضوعه الرئيسي هو التغطية الاجتماعية ومن هذا الباب كان يمكن أن أقول إن وزارة الفلاحة ليست معينة مباشرة، لكن حتى لا يقال إن هناك تهربا من الإجابة، لا بد أن أذكر بأن فيما يتعلق بمستخدمي القطاع الخاص كما كان النوع سواء تجاري أو فلاحي هناك قانون 1972 المتعلق بالضمان الاجتماعي الذي هو يشمل - وهو إلزامي - ويشمل جميع القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، الواقع، هذا قانون، ما هو الواقع؟ الواقع لا بدان نعتزف أن في قطاع الفلاحة لكما هو في قطاعات أخرى حتى لا نعم أن نقول إن قطاعات أخرى يشملها 100٪، في القطاع الفلاحي هناك نوعان، هناك الضيعات المهيكلة والمنظمة وفيها كذلك من يشتغلون فيها منظومون ومؤطرون وغالبا لا على العموم بنسبة متفاوتة يشملهم الضمان الاجتماعي، هناك المزارع التقليدية التي نعرفها جميعا التي لا يستقر فيها العمال، التي يكون فيها العمل لفترات قصيرة، العمال أميون.

أولا: الجانب المتعلق بكلفة الإنتاج، تخفيض رسائل كلفة الإنتاج.

ثانيا: الدعم المالي للفلاح من طرف حكومة هذه الدول، دعم قوي من طرف حكومة هذه الدول من أجل تسويق منتجاتهم أو على الأقل شراؤها، وإلقاء حل لهذه المنتوجات لتشجيع الفلاح بالبقاء في أرضه ويبقى ينتج. أمام هذه المعطيات - السيد الوزير- أريد أن نعرف جميعا ما هي الإجراءات التي اتخذت من طرف وزارة الفلاحة والقطاعات التابعة لها في ميدان - تخفيض الإنتاج، لإعفاء وسائل الري العصرية من الرسوم الجمركية.

تخفيض بالضغط أو "لاكودكوت" المختبرات البيولوجية، مردودية مرتفعة وأكثر مقاومة للآفات وللتقلبات المناخية والجوية.

تشجيع الفلاحين على إنتاج المنتوجات الفلاحية البيولوجية ذات القيمة المضافة مرتفعة والتي يتزايد الطلب عليها في الخارج سنة بعد أخرى.

تشجيع على مكننة وسائل الإنتاج.

- تكوين الفلاحين على تدبير المقاولات الفلاحية وتسويق المنتوجات الفلاحية المحاسبية.

كذلك بغيت نعرف باش ما نطول شاي في هذا الموضوع بغيت نعرف علماؤنا في الميدان الفلاحي من علماء ومهندسين واش ما وصل شاي وقتهم باش يتضامنو ويعطيونا منتوج فلاحي فيه مواصفات دولية سواء بيولوجيا أو عصريا لأن هؤلاء العلماء وصل الوقت باش احنا نوفر لهم ظروف العمل وتجمعو مجموعين ويخرج بعلمهم، لان الدولة على كل حال أو الأمة خسرت عليهم وقراتهم، لأنه العالم الآن كي عمل في ميدان الاختصاص، كل في اختصاصاته، واحنا شفنا هذه 3 أيام أو 4 أيام علماء الفضاء أمريكا أش استطاعوا يعملوا في ميدان الفضاء، أين وصلوا.. إذن علماؤنا المختصين خصهم يخرجوا يبينوا لمجتمعهم وللعالم ما هم قادرين عليه. بالنسبة لتسوية الأرض، كايين آليات متطورة في أمريكا اليوم، بغيت نشوف السيد الزير واش احنا مستعدين نجيبوها، كايين آلة التي تقطع الأرض مترو تحت الأرض وكايين آلة اللي كتدير La fibration أو تحريك الأرض على ستة أمتار، باش الشتاء التي كتخزن تحت الأرض وتوفر لك المياه الجوفية، وكذلك الماء، نحافظ على الماء الصالح للشرب والري إلى آخره، باش الماء ديالنا كله كيميائي للبحر، واش مازال ما مستعدين شاي نتعامل مع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على لتعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

السيد المستشار

فعلا تحدثت عن بعض المعوقات الذاتية للقطاع، وتعففا كما قلت لان الضمان الاجتماعي هو متعلق بمرفق آخر، لم أتحدث عن العوامل كذلك الذاتية للصندوق الضمان الاجتماعي، من المعروف أن في البادية غير متواجد بصفة مستمرة، المراقبة راه تبقى عليه، لان القانون هاهو موجود، هو الذي يراقب ويمشي للضيعات وتيشوف المعامل وتيشوف واش الناس منخرطين أم غير منخرطين، تيبقى العمل، خصنا نساعد كلنا احنا بالمصالح الخارجية والمركزية لوزارة الفلاحة، لكن كذلك كل المنظمات التي تشتغل في القطاع اعتقد أن يمكن أن نلعب دور لتعميم الفائدة على الفلاحين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال المولي دائما الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول آفاق ورهانات القطاع الفلاحي أمام اكراهات العولمة والانفتاح الخارجي للسادة المستشارين المحترمين: محمد فضيلي، بنعيسى بن زروال، حسن قيشوحي، يونس العزقي، محمد سعيد كرم، بلحاج الدرهمومي، عمر الكردودي. الكلمة لأحد السادة.. السيد محمد فضيلي، تفصل

السيد المستشار محمد فضيلي:

السيد الرئيس

زملاني المستشارين

السيد الوزير

في الواقع الموضوع الفلاحي من أهم المواضيع التي يمكن أن نتحدث عنها والتي يمكن أن نأخذ منا وقتا كثيرا نظرا لأهميتها ونظرا للدور الذي تلعبه الفلاحة ببلادنا، وسؤالنا - السيد الوزير - حول آفاق ورهانات القطاع الفلاحي أمام اكراهات العولمة والانفتاح الخارجي في أفق سنة 2010، نعرف كلنا البلدان التي استطاعت أن تطور فلاحتها وما تقوم به الآن من غزو للسوق وهذه الدول أمريكا، أو أمريكا الشمالية دول الاتحاد الأوربي، استراليا، إسرائيل، كندا، وهذه الدول كلها ركزت على فلاحتها في الميادين التالية:

والاقتصاد في السقي، الإعانات التي تمنحها الدولة للمكننة، التنظيم والمساعدة للتعاونيات والتنظيم، هذا كل جزء من هذا المشروع التحديتي الكبير، يبقى بطبيعة الحال الجزء الثاني ديال الباحثين المغاربة، يمكن لي أن أشيد أمامكم هنا وأمام الرأي العام أن الباحثين المغاربة في الميدان الزراعي..... خيرات وخبرات هذا البلاد، وفعلا هناك عطاءات في المزروعات، في البذور، هناك عطاءات في الليمون عندنا أصناف ديال اكليمنتوني وديال الليمون معروفة عالميا اللي هي إنتاج ديال هذا البلد هذه، لكن لا بد أن نعترف أن البحث العلمي بصفة عامة في البلاد والبحث العلمي في الميدان الفلاحي يشتكي من موارد، البحث العلمي هما فلوس كيتعطا وهكذا ويمكن ينتج أو ما نتج شاي.. مع الأسف ميزانية البحث ناقصة، التعاون مابين الدولة والقطاع الخاص اللي هو المستفيد في آخر المطاف، الدول اللي تحدثتم عنها كلها راه الجامعات متعاقدة مع القطاع الخاص، ما متعاقد شاي مع الدولة. فهذا كله إطار خصنا نعيد فيه النظر كذلك، وداخل في التحديث، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ليم يبق لك الوقت السيد المستشار. كلمة واحدة، يالله تفضل.

X السيد المستشار محمد فضيلي:

بغيت السيد الرئيس نشكر السيد الوزير على المعلومات القيمة اللي جاء بها وبغيت نطلب منه واش ماشي في الإمكان أننا نشغل... ماشي وصل الوقت باش نستغل الأراضي المتوفرة في المغرب على مستوى الجموع وأراضي الجيش والراضي الغير المستغلة والمهملة ونرد لها استراتيجية لاستغلالها كاملا لأنه الاستفادة منها أصبح وارد، ثانيا التسويق، واش كاين أسواق جديدة من غير سوق الأوربية المشتركة، لأنه الشروط التي تشترطها علينا سوق الأوربية المشتركة شروط فيها تعجيزية بعض المرات، كنا في الهنـد، الناس ديال الهند طلب منا أنهم، أو عبروا عن استعدادهم باش يشتروا المنتج المغربي على أساس توفير النقل بين البلدين أو شيء من هذا القبيل. النقل البحري مثلا أو النقل الجوي، واش ما وصل شاي الوقت باش نبحت على أسواق جديدة بواسطة طبعا المسؤولين في السفارات وفي القنصليات. شكرا السيد الرئيس واستسمح.

هذه الآليات المتطورة ونستوردها والدولة طبعا خصها تساهم في هذا الشيء لأنه عندنا يد العاملة مؤهلة، عندنا الأراضي خصبة ومع الأسف أراضي غير مستغلة، أراضي عديدة ومتعددة غير مستغلة، فبغيت السيد الوزير واش ما نبادوش باش منتوجنا ينافس المنتج الذي ذكرناه في أفق سنة 2010؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

فكما قال السيد المستشار ربما طرح برنامج كله اللي يصعب بالفعل أننا نتحدث عليه في إطار سؤال - جواب، لكن مع هذا لا بد من التذكير أن العولمة والانفتاح هذا الترام واختيار ديال المغرب، فهو الذي التزم واختار انه اقتصاده سيفتح، مع مراعاة وحماية المنتجات الحساسة ومنها الفلاحة وهذا ما نراه في جميع المفاوضات وحتى أفق 2010 الذي يحدث عليها السيد المستشار المحترم اللي في الحقيقة ما هي شاي شي مقص غادي يطيح علينا في 2010، لان راه عندنا ميعاد آخر أوربا الذي إن معها 2012، عندنا معها ميعاد آخر 2007 ونطور وما وقعناه مع الاتحاد مؤخرا يبين أن في القطاع الفلاحي هناك خطوات رازنة وخطوات كذلك تحمي المنتج والفلاح المغربي.

تأهيل القطاع الفلاحي إذن في هذا الإطار ضروري وضروري جدا بما فيه المساعدات التي تحدثتم عنها، بما فيه المكننة، بما فيه الموارد البشرية وتكوينها، لأن ما يكفي شاي نجيب الآليات أو نعطيو الدعم إذا لم يكن العنصر البشري، مكون ومؤهل لهذا، ولكن عندما نتحدث عن تأهيل القطاع الفلاحي يجب أن نفرق ما بين التأهيل في هذا القطاع وفي القطاعات الأخرى. التأهيل لقطاع الفلاحي يتطلب سنوات كثيرة، 10 سنوات، 20 سنة وما فوق، لا يمكن أن نقول غادي نبذل الآليات وغادي نكون الناس ونبذل التسيير والمؤسسة غادي تمشي، هذا يتطلب وقت وهذا برنامج اللي احنا الآن خايضين فيه بحيث أن هناك الإطار العام ديال استراتيجية 2020، لكن الآن هناك كذلك أشرطة لهذا العمل، فيصعب أنني نتحدث على كل ما نقوم به، وكل ما نقوم به. لما تحدثت عن الإعانات فيما يتعلق بالسقي

والمخاطر أن تفكر جديا في إعانة الفلاح فيما يتعلق بنسبة للبدور حتى لا تبقى هناك 24% وهي نسبة عالية جدا ولا يمكن أن يعمل بها إنسان له عقل إلا الفلاح، لأنه ليس له عقل لو يمكن له أن يقوم بعملية حسابية. شكر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الوزير للجواب

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار

جوابا عن سؤالكم وابتدئ من الآخر نعم الحكومة تفكر معها الصندوق القرض الفلاحي يفكر في معالجة هذه الإشكالية التي هي موجودة. لكن 24% ربما معادلة لان قسمتم 14 على 7 على.. مضروب في 12 أو شيء حاجة بحال هذا الشكل ما كاين شاي 24%، كاين صحيح... على أي حال ماشي هذا هو المشكل، المشكل صحيح عندنا التأمين ادخل أولا في البداية ليس للقرض، ادخل كتجربة لمعالجة إشكالية الجفاف الذي كان يعاني منها الفلاح وعادة سواء أن افترض أم لم يفترض فيقع ضياع المحصول كله لا يستفيد من شيء، ثم بالطبع أن من يفترض من صندوق القرض الفلاحي لهذه الزراعات فمن الشروط التي هي مطلوبة لأن هذه المؤسسة ت يخصها بحال تتعاود، هذه نعاودها ونكررها دائما اللي هي مؤسسة كخدمة الفلاح، ولكن اللي ت يخصنا نحميها باش ما تموت شاي، وباش يمكن لها م اتموت شاي راه كتخدم بأموال الناس، ت يخصها كذلك ترد أموال الناس، فإذن لا بد لها من بعض الضمانات ولما ت يكون هذا المحصول في المناطق التي تحتتم عنها وهي مناطق تجريبية تطلب أن يكون هذا الانخراط، صحيح عندما يقع الحساب مابين الفائدة على القرض وما يؤديه المنخرط الفلاح كانخراط في التأمين نجد أن هناك مبلغ مرتبع بنسبة مرتفعة، مع العلم أن الدولة حتى في هذه التجربة تساهم ب 10% من الانخراط نخفض هذا الانخراط في التأمين، تساهم ب 120 مليون سنويا ومنذ 5 سنوات لتغطية ما تؤديه هذه التعاضدية في حالة الجفاف، وبدأ القرض الفلاحي حتى في الأيام هذه بتخفيض الفائدة من معدل 10 - 11 في المائة إلى ما بين 8,5 و 9,5 في المائة وهذا إجراء أولي مع العلم أن هناك لجنة مشتركة، ونبها القرض الفلاحي باش نكون صرحاء هو اللي نبهني أنا شخصيا لهذه المعادلة أن هناك ارتفاع بالنسبة للمؤمنين وبدأ.. هناك

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، نمر إلى السؤال الرابع الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول فوائد القروض الخاصة بالبدور، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، عبد السلام بلقشور، احمد قلوب. الكلمة للسيد المعطي بنقدور.

السيد المستشار المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

الأخت الإخوة المستشارون المحترمون بطبيعة الحال نتكلم الآن كاين العولمة والانفتاح والاتحاد الأوربي والتبادل الحر، كلها مواعيد لا بد أن نستعد لها، والاستعداد يكون بالتأهيل وكذلك بتسهيلات التي يجب أن تقدم لعالم الفالحة السيد الوزير

تعرفون على انه بالنسبة للمناطق في المغرب كاين مناطق هي صالحة للبدور ولإنتاج الحبوب بصفة عامة وإنتاجها جيد، ومناطق أخرى متوسطة أو ضعيفة، فسياسة القرض الفلاحي بعدما انتقل إلى بنك أصبح يفرض على ربنا التأمين، والتأمين هنا هو مخصص لحولي 300.000 هكتار في مناطق أقول اللي هي مناطق جيدة للإنتاج، لكن السيد الوزير والإخوة المحترمون بعملية حسابية اللي الآن أصبحنا نقنن من مدخلات ونبحث عن الجودة من أجل الرفع من الإنتاجية، العمل في هذا الميدان الفلاحي أصبح من الصعب، فأصبحت المؤسسات المانحة القرض الفلاحي يفرض على كل زبون في هذه المناطق إن يؤدي التأمين عن القروض التي منحها له المؤسسة، فالبنك، القرض الفلاحي يتعامل مع الزبناء بين 9% و 10%، كنسبة الفائدة ويؤدي عن نفس القيمة التي أخذها نسبة في 7 أو 8 شهور يؤدي 10% وإذا درنا عملية حسابية ديال سنة ستكون 14 ومن تم يصبح الفلاح في هذه المناطق التي تنتج الإنتاج الجيد يأخذ من المؤسسة المألحة قرضا ب 24% واش ب 24% يمكن لنا أن نواجه المصاعب وان نستعد لمواجهة هذا الغزو ديال الحبوب أو فتح الأسواق والجمارك، فالحكومة في الأول وضعت هناك تسهيلات، إعانات للتأمين، ولكنها الآن أحجمت عنها وأصبح الفلاح إذا أراد أن يقترض من القرض الفلاحي لا بد أن يؤدي التأمين، السؤال هو ألا تفكر الحكومة في الظروف الحالية والمصاعب

للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري،
مولاي إدريس العلوي، عبد الرحمان لبيديك، حسن أبو
العز. الكلمة للمستشار المحترم مولاي إدريس العلوي
تفضلوا

السيد المستشار مولاي إدريس العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

السيدة والسادة المستشارون المحترمون في الحقيقة
موضوع السكنى والتعمير من المواضيع ذات الأهمية
البالغة في بلادنا، حيث أصبح هذا الميدان موضوع
الساعة، وأصبح الحديث عنه من الأمور الأساسية في
السياسات المتبعة في بلادنا، لا لأنه ميدان يكتسي أهمية
اقتصادية واجتماعية فقط ولكن ميدان يتسع للثقافة
والجمالية والهوية والمحيط البيئي، وبذلك يهم جميع
الفاعلين بل جميع المواطنين على حد سواء.

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير

الزملاء المستشارين

موضوع هذا السؤال يعطينا الفرصة نحن في الفريق
الحركي الذي أنوب عليه لأنوه بالأعمال والإنجازات
التي تقوم بها هذه الوزارة في ميدان السكن، نحن نعرف
حق المعرفة أن الخصائص كبير جدا في هذا الميدان
وان كل المواطنين ذوي الدخل المحدود وغيرهم
يتطلعون إلى سكن لائق والى مدينة لائقة ومجال متميز
يعيشون فيه بسعادة وهناء.

السيد الوزير

كذلك نسجل تعاونكم مع الهيئة الوطنية للمهندسين
المعماريين وكذا الهيآت الجهوية لنفس الهيئة، ولكن
بصراحة تامة نخبركم ان مع هذا كله فإننا نحس أن في
الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين وكذا في الهيآت
من نفس الهيئة أننا شبه مهمشين ولا نقوم بدورنا كاملا
كما حدده القانون وكما هو معمول في الدول
الديمقراطية المجاورة، والمستشار المتحدث إليكم -
السيد الوزير - لا ينطلق من فراغ لأنه أمين عام ديال
هذه الهيئة، إذن ننطق من واقع، لماذا كل هذا التهميش
وهذا لشبه التهميش؟ نحن لا نشك في نية السيد الوزير
ولا في حوار له ولا في استقباله له لنا، ولكن نقول إن
مجموعة من القوانين الذي تقدمت بها فرعنا ولا
الحكومة بقية قابعة في رفوف الوزارة، وزارة السكنى
لا أدري أو الأمانة العامة للحكومة لا أدري، ولكن

لجنة تشتغل على وضع نظام تأميني حقيقي وليس نظام
تجريبي كما هو، كيفما كان نظام تأميني، نسميه تأميني
ماهو شاي التأمين، نكون واضحين، وهو تعويض واحد
النوع ديال الصندوق ديال تعويض ديال الخسارة،
فالنظام التأمين، وكذلك تخفيض نسبة الفائدة مع العلم أن
القطاعات الاجتماعية فهناك إجراءات أخرى مثل
القروض الصغيرة والإعانات التي يدفعها صندوق
القرض الفلاحي خدمة للدولة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، في إطار لتعقيب لكلمة للسيد رئيس لفريق.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الوزير على الإجابة الواضحة ولنفهمه
للوضعية التي يعيشها الفلاح في المناطق التي يعول
عليها في أن تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق
بالنسبة لإنتاج الحبوب، لكن السيد الوزير كذلك بغيت
نزيد واحد الطلب في أثناء الاوافق ديال الاتفاقيات التي
تربط بين الفلاح وبين التعاضدية هي أوافق كأنها
فرضت من جانب واحد ولم يكن للمهنة يد فيها، والدليل
على ذلك مثلا، أعطي مثلا هو لا يمكن أن يعوض فلاح
متضرر إلا إذا نكبت الجهة كاملة، ثم الشيء الذي هو
غير منطقي هو انه عندما إذا حصل الفلاح على نسبة
8٪، احنا مخلصين في التعويضات الفلاح يؤدي على
ثمان محدد ولكنه عندما تكون له واحد النسبة ديال 8٪
التي لا تعطي حتى البذور.. ثمن البذور تقول له انك
انت لست من.. في منطقة منكوبة فلا بد من أوافق هاته
الاتفاقية ان تعاد، كذلك هذه التعاضدية الفلاحية للتأمين
تحقق أرباحا كبيرة، كان لا بد هي كذلك ان تساهم،
فاحنا نلاحظ ونعيش في المناطق المتواجدة فيها
تعاضدية بدأت التعاضدية تقوم بمهمة وزارة التربية،
تبنى اعداديات في البادية دون أن تفكر في منخرطيتها
وان تخفض من نسبة الفائدة فهذه أشياء يجب كذلك أن
تؤخذ بعين الاعتبار السيد الوزير في أثناء المراجعة
التي قلتم عنها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، إذن حضرات السيدة والسادة
المستشارين بهذا نكون قد انهينا الأسئلة الموجهة إلى
قطاع الفلاحة والتنمية القروية على مساهمته ومشاركته
في هذه الجلسة العمومية.

ننتقل إلى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة
بالإسكان والتعمير، السؤال حول المصادقة على
القوانين المتعلقة بالتعمير وبمهنة المهندس المعماري

لا زالت قابعة لا نعرف مصيرها إلى اليوم، وخصص بالذكر السيد الوزير. وانتم تعلمون ذلك أن قوانين مهنة للهندسة... مازال وهذه 10 سنين، القانون المنفذ للتدريب الإلزامي للمهندس المعماري الشاب... ماكين شاي، قانون تكوين الصفقات العمومية من حيث الدراسات... ما كين شاي، بالإضافة إلى معالجة واحد الإشكالية شبه ما نقول شاي في العمق ولكن في الشكل بالنسبة للعضو الذي يحضر مع المجلس التأديبي للمهندسين المعماريين مثلا الغرفة الدستورية والمجلس الدستوري، كين واحد الملازمة التي خصها تصاوب.

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين، إن الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والهيئات الجهوية لنفس الهيئة إذ نتمن جميع الإنجازات وجميع المشاريع التي المشاريع التي تقوم، بها هذه الوزارة، وسوف لا أكون مبالغا إذا قلت أننا عشنا نهضة عمرانية وان الحرب الفعلية على مدن الصفيح بدأت فعلا وظهرت معالمها للخاص والعام، ولأعلن أمامكم وأمام هذه الهيئة هذا المجلس الموقر أن الهيئة كلها آمال وكلها حماس ملؤها الوطنية الصادقة لتساند أعمال وإنجازات الوزارة وبالتالي الحكومة في ضمان سكن لائق لجميع المواطنين، ونحن عازمون على قطع الطريق على البناء العشوائي الذي شوه مدننا وقرانا وعازمون على قطع الطريق على البناء العشوائي الذي شوه مدننا وقرانا، وعازمون كذلك مساعدة الحكومة للضرب على أيادي البناء المغشوش، والذي يذهب ضحيته أرواح بريئة، وبهذا اخلص للسؤال التالي الذي هو بين أيديكم: ماذا تنوي الوزارة لإخراج هذه القوانين من رفوف الوزارة لكي تكون النهضة شاملة؟ وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم للسيد الوزير

المحترم تفضلوا

السيد الوزير المكلف بالإسكان والتعمير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السيدة والسادة المستشارين شكرا للفريق الحركي على إثارة موضوع ذي أهمية بالغة وبهم هيئة المهندسين المعماريين في القطاع الخاص الذين نعتبرهم في الوزارة كشركاء أساسيين في العمل الذي نقوم به على مستوى الإسكان والتعمير.

فيما يتعلق بالقوانين التي قلتم إنها قابعة، أود أن أشير أن جدولة الأسبقيات التي تحتكم إليها الأمانة العامة

للحكومة تهم أولا تفعيل وتنفيذ التوجهات الملكية السامية وكذلك الأولويات التي يحددها السيد الوزير الأول والتي تتوافق مع الأسبقيات الحكومية، هذا لا يعني انه الموضوع ديال المهندسين المعماريين أرجى ولم يعط له الأهمية، أود أن تفتح واحد القوسين باش نقول أن الأمانة العامة للحكومة من 2001 إلى 2003 أخرجت 148 قانونا و671 مرسوم وهذه القوانين تختلف أحجامها. ما نساوشاي غير في المدة ديال الحكومة الحالية الأهمية ديال واحد المجموعة كبيرة ديال القوانين التي تم استصدارها والتي أخذت تعبئة كبيرة ديال الأمانة العامة للحكومة والا ديال وزارات المعنية مع العلم أن الأمانة العامة للحكومة عندها واحد العدد صغير ديال صغير ديال الموظفين وديال العاطر التي تشتغل فيها. المهندسين المعماريين مضيت معهم شخصيا في 14 يناير من السنة الماضية اتفاقية وهذا الإمضاء ديال هذه الاتفاقية أعطتنا إمكانية انه تشتغل يدا في يد من منذ أكثر من سنة، منذ تقريبا. الأيام الأولى ديال تشكيل الحكومة آخر اجتماع كان عندي مع السيد الرئيس الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين مع واحد المجموعة ديال أعضاء المكتب اتفقنا على 3 قوانين التي اعتبرناها ذات أهمية بالغة، وسأعرضها أمامكم.

الموضوع الأول يتعلق بمشروع المرسوم المتعلق بتحديث شروط وأشكال إبرام الصفقات المتعلقة بأعمال الهندسة المعمارية الذي جاء في سؤالكم هذا قانون داز في المجلس الحكومي وغادي يدوز إن شاء الله في مجلس الوزراء المقبل، اخذ مساره الطبيعي.

فيما يتعلق بمشروع الأخلاقيات، أخلاقيات مهنة تلك المهندس المعماري، هذا موضوع فيه إشكالية قانونية نحن بصدد فضها مع أصدقائنا في الأمانة العامة للحكومة، لأن المشكل مرتبط ليس فقط مع الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، بل هو يهم كذلك كل الهيئات الوطنية التي تنظم المجالات الأخرى، ولكن ماشي الاستياء في الاتجاه الإيجابي، الموضوع الثالث الذي جاء في سؤالكم والذي يهم الشهادات، الوضعية المهنية والتي كانت تدير واحد مجموعة من الموارد لا على الهيئة الوطنية ولا على الهيئات الجهوية ديال المهندسين المعماريين، أخبركم انه نحن، مع السيد وزير الداخلية، بصدد تحضير دورية مشتركة من اجل حل هذا المشكل عبر هذا الحل ديال الدورية المشتركة مع السيد وزير الداخلية.

القروي، وإنما إذ نؤمن اعتماد المشتركين تقوية الأراضي الواقعة في مجال الحضري لفائدة المنعشين العقاريين وفق مبدأي المساواة والتنافسية علاوة على الانعكاسات الإيجابية لهذا الاختيار من أجل التسريع بحل المعضلة السكنية، غير أننا لا نجد مبررا للجوء الحكومة إلى اختيار مسطرة الكراء طويل الأمد بالنسبة للأراضي الواقعة في المجال القروي، عوض وضعها رهن إشارة الفلاح وفق ما يضمن المساواة والتنافسية ولفائدة.

المستثمرين الفلاحين القادرين على الالتزام بدفتر التحملات يجعل من هذه التقويات احد المداخل الرئيسية لتسديد أسلوب تطبيق القطاع الفلاحي ببلادنا المبادرة للمقاولات المواطنة والمؤهلة المجال الفلاحي رهان جدير بمراجعة الخيار للكراء الطويل بالواقعية والجدية والتحفيز.

سؤالنا - السيد الوزير - ما هي دواعي ترسيخ خيار الكراء الطويل الأمد على خيار وضع إشارة المستثمرين؟ ثم ما هي الإمكانيات مراجعة هذا التوجه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير المالية والخصوصة للإجابة على السؤال

السيد وزير المالية والخصوصة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد وزير المالية والخصوصة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أريد أن أشكر السادة المستشارين الذين أعطوني هذه الفرصة للعبء بعض التوضيحات وبعض المعلومات من خلال مجلسكم الموقر للرأي العام حول إعادة هيكلة شركات صوديا وسوجيطا، في الواقع هذه المقاربة هي تهدف من جهة إلى حل المشاكل المترابطة لهذه الشركتين، ولكن كذلك كمنفذ لتطوير السياسة الفلاحية بالمغرب، وفي هذا الإطار الحكومة أقرت مخطط 2003 - 2006 - لإعادة الهيكلة، وإذا بقينا غير من الناحية العقارية لأنه السيد وزير الفلاحة مختص أكثر منى من الناحية الفلاحية، من الناحية العقارية فالأراضي الذي يشخصها تدخل الدولة هي 700124

إذن، هذا الاجتماع ديار 9 دجنبر يعني ما كايين شاي الشهر، وسأجتمع مع الهيئة الوطنية ومع تقريبا مجموع المهندسين المعماريين ديار القطاع العام والقطاع الخاص كما هو في علمكم يوم 14 يناير يعني ديار هذا الشهر في مدينة مكناس بمناسبة اليوم الوطني للمهندس المعماري الذي يحي ذكرى ديار خطاب صاحب الجلالة رحمة الله أمام المهندسين المعماريين بمدينة مراكش. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب وجيز.

السيد المستشار مولاي إدريس العلوي:

على كل حال شكرا السيد الرئيس

أشكر السيد الوزير على تفضله بالجواب، ولا بد أن هذا الجواب سيكون له اثر طيب على الهيآت المهنية وهيآت المهندسين، وفي الحقيقة نحن في مجلس المستشارين ندعو الإخوان زملاء لذكرى الخطاب الملكي السامي الذي وجهه سيدنا الله يرحمه، في 14 دجنبر 86 وسينعقد بمكناس بجميع الفرق، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، باسمكم السيدة والسادة المستشارين شكر السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير على مساهمته ومشاركته البناءة.

ننتقل إلى القطاع الموالي وهو قطاع المالية والخصوصة، السؤال موضوعه حول معالجة وضعية أراضي صوديا وسوجيطا للمستشارين المحترمين السادة: محمد اتحيفة، محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، على القديوي، عبد الجبار بوملحة.

الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الجبار بوملحة

السيد المستشار عبد الجبار بوملحة:

شكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني المستشارين المحترمين،

على اثر القرار الذي اتخذته الحكومة من اجل معالجة ملف سوجيطا وصوديا بلغ إلى علمنا أن الحكومة تعترم أعمال مقاربة تميز بين الأراضي الواقعة في المجال الحضري وتلك الواقعة في المجال

الأمالك المخزنية التي سلمت أو اكتريت بطريقة اقل ما يقال عنها إنها يكتنفها الغموض، فيه أناس ليس لهم الكفاءة ولا الأهمية ولا علاقة لهم بالفلاحة وكانت النتيجة ضعف في الإنتاج أو عدمه، لذلك السيد الوزير ونحن نستعد لتأهيل بلادنا للمنافسة ولتحديات المستقبلية، نريد أن نراجع إن أمكن هذه الوضعية ونسلمها أو نضعها في يد أطر شبابية وما أكثرها متخصصة في الميدان الفلاحي في أولا تشغيل هؤلاء الشباب وثانيا في إمكانية استغلالها بطريقة المثلى. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير المالية والخصوصية يدور موضوعه حول وضعية الأجور العليا بالقطاعات العام الشبه العمومي للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف ابدوح، محمد التيتي العلوي، محمد الأنصاري، نجيب أبدلاس، عزيز الفيلاي. الكلمة للسيد المستشار ابدوح.

السيد المستشار عبد اللطيف ابدوح:

شكرا السيد الرئيس

أختي المستشارين المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

يعتبر من ضمن انشغالات الرأي العام الوطني قضية نظام الأجور في المغرب، وخصوصا الأجور العليا المبالغ فيها، التي يتقاضاها بعض الموظفين العموميين في القطاع العام والمؤسسات العمومية، فإذا كان هذا الأمر يعتبر تذبذبا للمال العام ومساسا واضحا بتخليق الحياة الإدارية والمالية للدولة وبالتالي استفزازا للطبقة الشغيلة وانعكاسا على القوى النقدية، وحيث يهدد السلم الاجتماعي خصوصا أن الحديث عن هذه الأجور العليا إذا ما قورنت بأجور الدول المجاورة التي تتناسب ومستوانا الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تعتبر كذلك مبالغا فيها.

لذا السيد الوزير رفعا لكل لبس نريد أن نتفضلوا بإعطاء توضيحات في هذا الأمر، دعما للشفافية والوضوح وكذلك نريد معرفة ما هي الأرقام الحقيقية لهذه الأجور وتدرجها في القطاع العمومي والشبه العمومي، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير

هكتار، يمكن فصلها إلى 3 أقسام - قسم وهو يهم 31.800 هكتار يهم تسيير من طرف الأمالك المخزنية، هذا التسيير سيكون إما عن طريق في المناطق الحضرية بالأساس أو حول المناطق الحضرية بالضبط 6288 ديال الأراضي التي بدأنا بتقويتها خاصة للصندوق الإيداع والتدبير وكذلك المؤسسات التابعة لوزارة الإسكان باش تتخرط فيه وتستعمله في السياسة الهادفة إلى حل مشاكل السكن الاجتماعي كما تعلمون.

ثم هناك 25.000 التي تبقى عندها صبغة فلاحية وسأرجع إلى سؤالكم فيما بعد التي ستبقى للكراء.

القسم الثاني وهو تقريبا 44.000 هكتار هذه أراضي ستبقى يد لاصوديا وستبقى في يد لا سوجيطا، ستبقى في يد الدولة اذن وبالتالي ستستعمل في إطار مرفق عمومي بالأساس لإنتاج البذور المختارة والاعراس المصنفة، لان القطاع الخاص لخد الآن ما عندوشاي الإمكانية باش يقوم، بهذا العمل.

- القسم الثالث وهو الجديد بطبيعة الحال حوالي أكثر من 48.000 هكتار، هنا غادي يوقع في إطار كناش التحملات مع مستثمرين مغاربة أو أجنب، اللي عندهم تخصص خاصة في الحوامض، في الكروم، في أشجار الزيتون، في أشجار الفواكه، إنتاج الحليب باش يمكن لمدة بعيدة يقوموا باستغلال في إطار الكراء أو استغلال هذه الأراضي في إطار شفافية تامة وعلى أساس عمليات مساندة على دفاقر التحملات واضحة، لماذا ما مشينا شاي إلى عملية التقويت؟ لان القانون لحد الآن تيمنع، إذ القانون تبدل هذا ممكن، وزارة الفلاحة أنا اعرف بأنها نخدم في هذا الإطار، ولكن هذا يتطلب بطبيعة الحال أن المشرع نفسه يتدخل، المرحلة اللي احنا فيها الآن هو بيع الأراضي الغير الفلاحية، لان القانون لا يمنع ذلك. أما بالنسبة للأراضي التي لها طابع فلاحي فسيكون تعاقد نوعي مع المستثمرين من المدى البعيد. شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار

نشكر السيد الوزير على إجابته الشافية في هذا الموضوع السيد الوزير

لما وضعنا هذا السؤال وكنا نتوخي منه إصلاح وضعية غير سليمة في موضوع أراضي الدولة،

هو 110.000 درهم، ومع ذلك أنا معكم انه الناس الذين يعملون في الإدارة أو تعمل في القطاع العام هم ناس يعملونا حسب أخلاقيا المرفق العام أي أن هم شغلهم هو خدمة البلاد وخدمة الدولة وخدمة الآخرين، وبالتالي لا يمكن أن نقارنهم مع ناس الذين يخاطرون عندما يعملون في القطاع الخاص، ولذلك سنعمل باستمرار من اجل أن الضوابط: التقاني وضوابط المرفق العام تقوم من اجل أن تطبيق، يبدأ الترشيح ديال النفقات ولعطاء أكثر ما يمكن من التوجهات في هذا الاتجاه. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار عبد اللطيف ابدوح:

شكرا السيد الرئيس

اشكر السيد الوزير على الإيضاحات التي تقدم بها في هذا الباب، حقيقة لا أخيفك السيد الوزير انه الخفيات لوضع هذا السؤال جاءت من خلال الاجتماع ديال لجنة المالية وتصريحكم الواضح كان اللي لتجاوب على هذا السؤال وجاوب عليه بواحد دقة وعدتمونا السيد الوزير بأنكم ستقومون لائحة أو جرد اللي توضحوا به هذا الموضوع وتريلوا هذا اللبس وهذا الغموض، لتنه كيف صرحتم نيت، المواطنين من حقهم تيعرفون على هذه القضية هذه وما ييقاش كنستغل في جهة أو جهة أخرى، فلهدا كنت انتظر حقيقة انه السيد الوزير يفاجئني بهذه اللائحة وتكون هذه الجلسة ديال الأسئلة الشفوية مناسبة انه تميز هذا الحدث، ما تمكن شاي، السيد الوزير يستدعينا للاجتماع ديال اللجنة، فحقيقة انه هذا الموضوع خصو ينتهي بصفة نهائية كيف تتهاوا واحد مجموعة الملفات بجرأة وهذا ليس بموضوع مسكوت عليه، هذا موضوع واضح وما فيه حتى شي خطورة كنعقد أو فيه شي حاجة تكتخي، فلم أننا لا نوضح هذا الموضوع باش ما يبقى شاي نهائيا مثار مذاكرة أو نقاش، ثم إنني أنا عندما أتحدث عن الأجور، أتحدث عن التعويضات التي هي أهم من الأجور، لأنه التعويضات هي التي مضخمة أكثر من الأجور، فالتعويضات كذلك يجب أن توضح، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم حق رد على التعقيب، بسرعة.

السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والخصوصية:

شكرا للسادة المستشارين، وهذا يرجع لي، لأنني أقول بأنني تطرقت لهذا الموضوع عدة مرات خاصة في اللجنة المختصة عند مناقشة القانون المالي، وطلبت من هذه اللجنة بمجلسكم الموقر أن تجتمع لأعطي كل التوضيحات ولكن لا بأس وأنا أستجيب بطبيعة الحال واشكر السادة المستشارين الذين طرحوا علي هذا السؤال لان أقول بأنه الحد من المبالغات بدأ منذ عدة سنوات، فقبل حكومة التناوب كانت تعطى التعويضات على الكهرباء وعلى الهاتف وكانت تعطى كذلك التعويضات على الماء وكانت تعطي كذلك التعويضات على الحضور في المجالس الإدارية، فكل هذه الامتيازات بين قوسين ما بقات شاي، هذه 5 سنوات وأرجو أن تكونوا تتذكرون بذلك، الآن كما تفضلت في البداية قضية الأجور مرتبطة بواحد المقاربة شكلية، وفي هذا الإطار الحكومة التي هي بصدد تحضير واحد القانون عام ديال الأجور، الآن إذا بغينا نعطي بعض التفاصيل، بالنسبة للمنشآت العمومية، بالرغم انه يتنقل كابين أجور مرتفعة، أنا في اللجنة سأعطي بعض الأرقام وغادي تبان بأنها على أي حال ماشي مرتفعة مثلما يقال في كثير من الأحيان، طبعا هناك هذه الأجور تحدد من طرف المجالس الإدارية، تحدد كذلك وزارة المالية في تحديدها، وطبعا وزارة المالية شعلها هو ثقل منها إلى أقصى ما يمكن، وانطلاقا من بعض المعايير، هذه المعايير هي:

أولا: أهمية المؤسسة، مؤسسة بحال OCP ماشي بحال مؤسسة مثلا ديال الإسكان، كذلك أهمية القطاع التي تنتمي إليه المؤسسة كذلك من المعايير الوضعية الإدارية السابقة للمسؤولين، هنا افتح قوسين لا أقول انه منذ 4 سنوات كلما تغير مسؤول وجاء مسؤول جديد إلا وانتهزنا هذه الفرصة لننقص من الأجر ديال المسؤول الجديد بالنسبة للأجر السابق، ثم انطلاقا من هذا إذا استثنينا بعض الحالات النادرة ديال بعض الشركات الكبرى ديال الدولة وهي قليلة لعددها لا يزيد على 4% ديال الشركات لان عدد الشركات التابعة للدولة هي 700 شركة، فالمتوسط ديال الأجور الصافية أي بكل التعويضات بكل شيء هي 30.000 درهم في الشهر وهو ما يفوق بقليل ما يتقاضاه الآن المديرون في الإدارة المركزية. وإذا قارنا مع القطاع الخاص نفس المديرين اللي تيعملوا في القطاع الخاص وأحيانا في الشركات أقل منهم المتوسط متاعهم في القطاع الخاص

كما يجب أن تهم الإصلاحات ميادين لها علاقة مباشرة بالمالية العمومية، وبالتالي يجب أن يبتدىء التوجه الجديد في تسيير الشأن العام والتحويلات التي عرفها المحيط الاقتصادي والإداري، عصرنة وترشيد وتكثيف نظام مراقبة المالية العمومية حيث سيتمكن هذا الإجراء من رفع الفعاليات تحسيس المسيرين بدورهم في التدبير، وكذا تبسيط مساطر الميزانية لتقوية هذه الأخيرة باعتبارها سنداً للسياسة الاقتصادية.

لذا، نسالكم السيد الوزير هل هناك إصلاح في مساطر الميزانية المقبلة باعتبارها سنداً للسياسة الاقتصادية؟ وهل هناك توحيد وتسريع لمتلف المساطر المتبعة بدء بالالتزامات والنفقات إلى تصفية حساب الممولين؟ وهل هناك نهج في سياسة تحسين ظروف أداء الاستحقاقات المقاولات ومقدمي الخدمات للإدارة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد مستشار محترم، لكلمة لكم لسيد لوزير.

السيد وزير المالية والخصوصية:

السيد الرئيس

وأنا أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذه الأسئلة التي بها عدة جوانب، أقول لهم بأنه ما ذكروه هو ما نقوم به منذ عدة سنوات فلنأخذ جانب... عدة جوانب.

الجانب الأول تذكرون بأنكم صادقتم في السنة الفارطة على إصلاح مراقبة المؤسسات العمومية، الذي الآن ادخل إلى حيز التنفيذ في إطار تعميم المراقبة، في إطار ما يسمى الآن بالمراقبة المواكبة وفي إطار تنشيط مسلسل المراقبة.

- الجانب الثاني: يتعلق بمستوى الالتزام بالنفقات، فالتأشيرة ولات جماعية بالنسبة للنفقات المتشابهة، كذلك التأشيرة أصبحت مرفوقة بالملاحظات باش حتى إذا كان رفض تبيير علاش ذاك الرفض، والتأشيرة أصبحت سريعة بالنسبة للنفقات ذات الحجم الصغير.

الجانب الثالث: الذي أشرت إليه كذلك في سؤالكم هو المتأخرات، في عام 98 كانت المتأخرات ديال الخزينة العامة إزاء المقاولات 13 مليار درهم، الآن ما بقاش شاي متأخرات، هذه الإشكالية ما بقات شاي منذ الآن ما بقاش شاي متأخرات، هذه الإشكالية ما بقات شاي منذ الآن سنتين، أصبحت المتأخرات طبيعية الذي يقررها القانون في حدود 60 يوم، كما تعلمون في قانون المالي

السيد وزير المالية والخصوصية:

بسرعة، ولكن شكرا السيد الرئيس على تسهيلاتكم، كما قلت أنا ما عندي أي عقدة، بل بالعكس أنا اللي كتنبغي نعطي كل المعلومات، واللانحة ليست سرية مبنية على ضوابط قانونية، وأنا مستعد باش نعطيها في اللجنة، كنتنظر أن رؤساء اللجنتين ديال مجلس النواب ومجلس المستشارين يتدعوني حول هذا الموضوع، والرأي العام غادي يعرفها من خلالهم بكل شفافية وبكل وضوح، ولكن أنا قلت لكم واحد الرقم اليوم هو أن المتوسط ديال المديرين في القطاع العمومي أجورهم الصافية هي 30.000 درهم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، آخر سؤال موجه للسيد وزير المالية والخصوصية يدور موضوعه حول ضرورة عصرنة وترشيد وتكثيف النظام مراقبة المالية العمومية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكريم النصيري، محمد الكريم، محمد الغروي، عزيز الفيلاي، محمد أبو الفرج. الكلمة للسيد المستشار محمد أبو الفرج لعرض السؤال.

السيد النائب محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

أيها السادة المستشارون المحترمون

لقد تطورت بنيات الاقتصاد الوطني من ضمنها البنيات المالية التي كانت موضوع تغييرات متعددة وعميقة ساهمت في تنوع وتشعب تلك البنيات، وباعتبار أن التمويل يكتسي أهمية خاصة في مسار البنيات الاقتصادية، فإن تطوير النظام المالي ضرورة قصوى لضمان تلاؤمه واستجابته مع متطلبات نمو المنشآت الاقتصادية وازدهارها.

كما انه من المعلوم أن الاستثمار المرتفع والمحدث للنمو المطرد رهين بتنمية الادخار وتنويع مصادر التمويل وفي هذا المضمار يتعين تدعيم نشاط القطاع المالي بواسطة مجموعة من التدابير الملائمة وذلك في إطار رؤية متناسقة تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات والاكراهات المالية التي تفرض ضرورة تقوية الادخار العمومي والحفاظ على عجز الميزانية في مستوى يضمن تحقيق لهدف التنمية المتوازنة المنشودة، ولهذا يجب اتخاذ إجراءات تصحيحية ضمن سياسة جريئة ترمي إلى تحقيق توازن مالي أفضل يعتمد على تدبير عقلاني للمداخيل والنفقات.

السيد المستشار عبد المالك افوياط:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيداتان المستشارتان

السادة المستشارون المحترمون

أريد أن أصحح في البداية، فالمادة تسمى بمادة الامنيونت بالفرنسية، سؤالنا الموجه السيد الوزير يتعلق بمادة الامنيونت أو ما استصطلح عليه بالألياف الحريرية، وانتم تعلمون السيد الوزير أن هذه المادة هي مادة خطيرة بل وأصبحت محظورة دوليا إلا أنه نلاحظ أن هناك العديد من المؤسسات الإنتاجية التي لازالت تستعمل هاته مادة الخطيرة ونذكر أيضا أن هذه المادة أودت بحياة العديد من العمال ونستغل هذه المناسبة للترحم على أرواح كل ضحايا هذه المادة الخطيرة، ثم أيضا نذكر أن العامل حينما يشتغل فإنه يشتغل لكي يعيش ولكي يؤمن مستقبله ومستقبل عائلته إلا أنه للأسف نلاحظ أنه لا يعطي لهذا الملف ما يستحق من إجراءات ومن شفافية، ويتم التعامل معه بنوع من التخفي والتهرب وأيضا احتكار المعطيات والحقائق والتستر عليها.

السيد الوزير،

فعندما نتحدث عن الصحة والسلامة في العمل، فهذا يجعلنا ويزكرنا بأمرين اثنين مهمين إلا وهما مسألة حوادث الشغل والأمراض المهنية، فإذا كان التقدم التكنولوجي قد ساهم في التطوير العملي وشروطه والرفع من مردودية العمال وتحسين ظروف الصحة والسلامة في العمل، فإنه موازاة مع ذلك تسبب في أخطار مهنية جديدة تستوجب تعبئة كل الطاقات من أجل الحد منها، إذا أن الإخطار المهنية محدقة بالعمال في كل مقرات العمل بسبب استعمال المتزايد للآلاف من المواد الكيماوية والتي منها ما هي محظورة دليا كمادة الامنيونت المتحدث عنها.

لذا، نسانلكم - السيد الوزير - عن الإحصائيات الحقيقية لعدد حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمغرب؟

كما نسانلكم عن استراتيجية وزارتك في بلورة سياسة بناءة للوقاية من حوادث الشغل ومن الأمراض المهنية؟

وما هو موقع مفتشية طب الشغل عن الإعراب في هذا المجال علما أن مراقبة المؤسسات الإنتاجية جد ضعيفة إن لم منعمة، شكرا السيد الرئيس.

لسنة 2004، اتفقتم بأن صادقتم على أن الإدارة ستخضع نفسها إلى دفع غرامة على التأخير في الأداء. بالنسبة للجانب الرابع: حتى هو كذلك أشرتكم إليه في سؤالكم يتعلق بإصلاح مساطر الميزانية.

ونحن ابتداء من 2002 دخلنا في مقاربة هادفة إلى تبسيط مسطرة ترحيل الاعتمادات بين المواد والنفقات وحذف تأشيرة وزارة المالية فيما يخص إعادة انتشار المناصب المالية خلال السنة، وهذا الإصلاح الذي يدخل في إطار واحد تواجه شمولي هدفه هو متابعة أعمال الوزارات من حيث وصولها على الأهداف التي سكرتها لنفسها عوض أن تبقى مرتبطين فقط بالوسائل. وفي هذا الإطار هذا كذلك أريد أن أقول بأن هناك مرونة جديدة أدخلها مرسوم 31 دجنبر 2001، على مساطر تحويل الاعتمادات تعتبر الإجراء عملي الأول لمفهوم الشمولية. إذن بصفة عامة واحد مجموعة حقول إصلاحات دخلنا لها في هذا الاتجاه، ويمكن لي أن لقول لكم - السيد الرئيس - بأننا نتقدم، ويجب بطبيعة الحال أن نسهر على متابعة هذا التقدم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سيد لمستشار في إطار لتعقيب.

السيد المستشار محمد أبو الفرج:

...بما قدر رده الشافي، بما قدر أننا نسائل الحكومة كذلك نريد من الحكومة أن نبين للرأي العام أكثر ما تبين خاصة المسائل التي درست في اللجنة، لجنة المالية يعني المسائل التي هي مهمة، ومن هذه المسائل هي الممولين أو وغيرها من الإجراءات التي مشات فيها الحكومة، وكخصص يعني فعلا كايين واحد المجهود كبير تتقوم به الحكومة الآن كخصص من جانبنا احنا برلمان نشيد بها ونقول على أن كايين عمل اللي خصو تشجع وخصو يمشي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير نشكركم على مساهمتكم ومشاركتكم القيمة.

ننتقل الآن إلى قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، السؤال الأول حول استمرار استعمال مادة لامونياك الخطيرة وظروف الصحة والسلامة في العمل للمستشارين المحترمين السادة: محمد العشاب، عبد المالك افرياط، محمد المرس، محمد بو رمانة. الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين لإلقاء السؤال، السيد عبد المالك.

2002 - 231 حالة

يعني هناك انخفاض منذ 1998 من 1012 إلى 231 وفي هذا الصدد قامت الوزارة بعقد عدة لقاءات تحسيسية في ميدان طب الشغل والسلامة والمحافظة على الصحة، وذلك من خلال تنظيم عدة دوريات تكوينية ثلاثية الأطراف بتعاون مع بلجيكا وفرنسا والمكتب الدولي للشغل ووزارة الصناعة والتجارة والموصلات اللاسلكية، كما قامت الوزارة كذلك بإعداد مراسيم وقرارات تخص ميدان طب الشغل والسلامة والمحافظة على الصحة في العمل، نذكر من بينها.

أعداد مرسوم يتعلق بوقاية العمال المعرضين لغبار الحرير الصخري لامينونت.

إعداد قرار يتعلق بتوسيع لائحة جداول الأمراض المهنية المعروض عنها من 35 إلى 95.

- إعداد مرسوم يتعلق بحماية العمال ضد المخاطر الناجمة على البنزين.

- إعداد قرار متعلق بتحديد متوسط قيمة التعرض للغبار الحرير الصخري.

وأريد أن اذكر المجلس الموقر بأن القانون الجديد المعلق بمدونة الشغل جاء بعدة مستجدات منها:

- إحداث لجان السلامة وحفظ الصحة داخل المقاولات التي تشغل أكثر من 50 أجير.

- إحداث مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية

- توسيع دائرة تدخل طب الشغل لتشمل جميع القطاعات.

- إجبارية إنشاء مصالح طبية مستقلة للشغل لدى المقاولات التي تشغل ما لا يقل على 50 أجير

- تسهيل المسطرة المتعلقة بالمحاضر حيث يتم تسليمها مباشرة إلى وكيل الملك دون المرور إلى الوزارة.... عبر الوزارة، ولهذه الغاية تتوفر الوزارة

حاليا على 3 مفتشيات لطب الشغل في كل من الرباط والدار البيضاء ومكنا تسهر على مراقبة المقاولات في

مجال حفظ الصحة والسلامة، وتعزز الوزارة إنشاء مفتشيات أخرى في المناطق الأكثر تصنيعا في المملكة،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة في إطار التعقيب للسيد

المستشار المحترم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، إذن تصحيح ديال تسمية لامينونت اللي دازت، كان يستحسن أن يكتب بالفرنسية أمام اللفظة العربية، باش يكون النطق صحيح والمعنى يوصل. الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

أريد في البداية أن أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال المهم، يشرفني أن تتقدم للمجلس الموقر بالتوضيحات التالية: تنص المادة 2 من مرسوم 2 - 78 - 975 الصادر في 28 من شوال 1421 المتعلق بوقاية العمال المعرضين لغبار الحرير الصخري، مادة لامينونت، إنها تنقسم إلى قسمين.

1- هناك مجموعة السربوننتينية أو ما يسمى..

وهناك كذلك المجموعة الانفيبولية

وبناء على ما جاء في المرسوم فإن استعمال مادة الحرير الصخري ليس ممنوعا كليا في بلادنا، وقد نصت المادة 3 منه على أنه يمنع كليا استخدام الامفوغولية أو المنتجات المحتوية عليها في أشغال صنع وتحويل المنتجات المركبة أساسا من الحرير الصخري، ونصت المادة 4 من هذا المرسوم على أنه يمنع استخدام مادة الحرير الصخري بجميع أشكاله في أشغال الرش بالحرير الصخري، ونصت المادة 5 من هذا المرسوم على تحديد متوسط قيمة التعرض لغبار الحريري لامينونت في مكان العمل بقرار مشترك للوزير المكلف بالتشغيل والمكلف بالصحة والمكلف بالصناعة والمكلف بالبيئة، وفي هذا الصدد تمت صياغة مشروع هذا القرار وهو الآن في الأمانة العامة للحكومة قصد المصادقة ونشره فعلا في الجريدة الرسمية، كل هذه المعطيات تدل على أن استعماله الحرير الصخري لازال ممكنا في بلادنا وليس ممنوعا كليا.

أما فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بالأمراض المهنية كما جاء في سؤالكم أود أن أشير إلى أن عدد الأمراض المهنية المصرح بها منذ سنة 1998 بالمصالح الطبية للشغل التابعة للوزارة هي كالتالي:

1998 - 1012 الحالة

1999 - 502 حالات

2001 - 294 حالة

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الوزير على رده على سؤالنا، لكن لا بد من ايداء بعض الملاحظات.

أولا: نحن بالأسف نتساءل كيف هاته المادة محظورة دوليا ونحن في المغرب نشكل الاستثناء.

ثانيا نحن لا نشكك ف بالإحصائيات التي تحدثتم عنها، لكن تبقى هاته الإحصائيات هي فقط الإحصائيات المصرح بها، وهناك العديد من الأجراء الذين يتجنبون التصريح بالإمراض المهنية مخافة فقدان مناصب شغلهم ثم أيضا عندما نتحدث عن الأمراض المهنية وكذلك حوادث الشغل فالذي يهمنا هو مسألة الوقاية من حوادث الشغل من الأمراض المهنية، علما أن هاته المسألة تهم الجميع، فهي تهم الحكومة كما تهم أرباب العمل وأيضا النقابات، نذكر أيضا أن هناك في الأفق أعمال للجنة الصحة والسلامة في العمل كما ذكرتم، لكن لا بد من إعطائها كل الشروط الأشغال علما أن هاته اللجنة وفق ما هو معمول به مثلا في فرنسا واذكر أننا نحن ننقل أغلبية النصوص التشريعية عصرية كقلها على فرنسا، فهاته اللجنة هي تتمتع بنوع من التفرغ داخل المقولة ودورها يتجلى بالا ساس في تحسين ظروف وشروط العمل، وعندما أثرنا موضوع الامنيونت فلا بد أن نشير أيضا إلى أنه لازالت هناك العديد من المواد الكيماوية الأخرى الخطيرة كالتلوث وكالكرومات بكل.... بمختلف أنواعه، الكزليل، لامونيكا الى غير ذلك من المواد الخطيرة، من هنا نطالب بضرورة بدل كل المجهودات على مستوى الإعلام والتكوين وأيضا تحسيس بخطورة هته المواد المستعملة وأيضا من اجل إرسال ثقافة عمالية في مجال الصحة وسلامة وهذا يستوجب طبعا الاعتماد على إحصائيات ومعطيات بكل شفافية وبكل وضوح، لأن هذا من شأنها أن يوفر شروط نهج سياسة وقائية من الأخطار المحدقة بالعمال في كل أماكن عملهم، ثم أيضا على أرباب العمل أن يستثمروا في هذا المجال، ونحن نعلم انه الآن يتحدث عن 14.000

أي جودة ديال البيئة.

إذن لا بد من تفعيل هذه الهيئة الوطنية ديال طب الشغل وأيضا مثلا كما هو معمول به في أسبانيا هناك مؤسسة متخصصة في الصحة لواحد هي معطيها واحد المجموعة ديال الصلاحيات واختصاصات والتقارير ديالها غالبا ما تؤخذ بعين الاعتبار وتبقى ملزمة لأرباب المقاولات وأيضا نلح على ضرورة توسيع جدول

أمراض المهنية فمقارنة مع غير الدول اللي هنا في الجوار موريتانيا، الجزائر، الآن كاين 140 مرض مهني في الوقت لان احنا منذ 72 حتى لأواخر التسعينات عاد من 35 مرض مهني وصلنا إلى 95، إذن هذا كيخلي أننا نتطالب بضرورة توسيع جدول الإمراض المهنية. شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

أكيد، عندكم الحق السيد الوزير، تفضلوا في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الشغل والشؤون الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارين

أظن أننا متفقين على أن حفظ السلامة والصحة ديال المواطنين المغاربة هي من مسؤولية الجميع، ومسؤولية الحكومة حتى هي قائمة في هذا الميدان وبذلك أظن بأن الحمد لله في هذه السنوات الأخيرة خطونا خطوات جبارة في هذا الميدان بحيث كما جاء خطونا خطوات جبارة في هذا الميدان بحيث كما جاء في كلام السيد المستشار فيما يخص الأمراض المهنية دزنا من 32 إلى 95 ونحن مازلنا فعلا نسجل أمراضا أخرى ستدخل في هذه اللوائح، وكذلك فيما يخص مدونة الشغل هناك هذه اللوائح، وكذلك فيما يخص مدونة الشغل هناك هذه اللجنة إن شاء الله اللي ما خصنا شاي نحكم عليها من الآن، لان المستقبل غادي إن شاء الله غادي بتعاون من الجميع غادي للجنة ديال الصحة والسلامة سيكون عندها واحد تأثير ايجابي كذلك داخل المقاولات ومما لاشك فيه أن صحة المواطنين وصحة العمال والأجراء يعني من بين الأشياء اللي هي معروفة، لان إذا كان الإنسان في صحة جيدة إلا وينتج أكثر هذا هو المعمول به وفي المستقبل فعلا هناك الآن على الصعيد الدولي واحد التشديد على كون الصحة والسلامة هي من الأشياء التي هي ملزومة داخل المقاولات وسنحاول إن شاء الله على حماية صحة المواطنين في هذا الميدان، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم كذلك على مساهمتكم مشاركتكم البناءة، ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد وير الصناعة والتجارة والموصلات حول تراجع تنافسية الاقتصاد المغربي هذه السنة للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرومي، يونس العراقي، حسن القيشوحي، بوسلهام بيته، ميلود العليج، كرم محمد

سعيد. الكلمة للسيد بلحاج الدرهمي رئيس الفريق،
تفضلوا

السيد المستشار بلحاج الدرهمي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

استسمح السيد الرئيس إن هذا السؤال كان موجه للسيد كاتب الدولة المسؤول أو المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد، لأنه في الحقيقة عمق سؤالنا يتوجه إليه، عنده جميع المعطيات باش يجاوبنا على هذا السؤال، هذا يدفعني بأن احترم السيد الوزير وتكوينه ومقدراته على الأجوبة، ولكن نتظن انه يا الله عنده واحد النطاق ديال التجارة والصناعة والاتصالات، مع أنه هو السؤال موجه للاقتصاد العام بالمغرب، الصيد البحري وكذلك جميع القطاعات الإنتاجية، السياحة، بعض المصالح الأخرى التي هي مرتبطة ببعض الوزارات، في القطاع العام، والقطاع الخاص كذلك.

ولهذا، دابا أنا محرج باش نحط هذا السؤال هذا، لأنه هو أولا سؤال مهم، وكنا حيطناه أي ولكن كيفاش عقب ثاني بدلوه، حيث انه كنعرف من الاستثمار نصل على جميع الأهداف باش تقدم بلادنا، وتتحمس جميعا بأنه في هذا الميدان هذا كايين واحد النوع ديال ماشي ديال الخل، ولكن واحد كايين شي حاجة ماتتدور شاي بالمعقول لنته هذه الآلة تتدور مزيان، كايين قوانين كايين تشجيعات، كايين خطاب، كايين استقبالات، كايين مؤهلات، ولكن شي حاجة موقفة هذه الآلة باش تدور مزيان كما ينبغي، أشنو هي؟ شي كيقول الإدارة، تصرف الإدارة، شي تيقول لا، التوضيح في ميدان الاستثمار، ما كايين شاي، ما موضح شاي، يعني خصنا نلقى اشنو هي هذه الآلة التي موقفة هذا العامل أو هذا الذي تتوقف، حقيقة هذه سنين وسنين والمغرب عمل واحد الاجتهاد كبير، ماشي في الدراسات، في التوجيه، في الدعاية، في الاتصال بالدول الصديقة والتي تشاركنا معها أعمال اقتصاد، ولكن ما وصلنا شاي لواحد الدرجة ماشي نتقول درجة المنتهى ولكن واحد الدرجة ديال الإنتاج كما ينبغي ومسلسل يعني كايين شي حاجة التي خص، اشنو هي؟ أنا قلت شي تيقول الإدارة، شي تتطلب من السيد الوزير ولو انه أنا نتقول دائما هذا السؤال موجه للسيد الوزير المكلف بالاقتصاد، تتطلب

منه، يفسر لنا علاش التنافسية، وماشي غير احنا اللي تكلمنا في هذا الشيء، في بعض المنتدى الأوروبية ومن أصدقائنا تكلمت على التراجع ديال التنافسية التي تيقول التنافسية تيقول الاستثمار، لأنه كلما كثر الاستثمار تقوى، كل ما تتكون التنافسية يالو مهمة، ولهذا بغينا السيد الوزير يبين لنا ما هي العوامل التي هي موقفة ربما باش نوصل لواحد الدرجة مهمة من الاستثمار ومن التنافسية وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير التجارة والصناعة والمواصلات:

شكرا السيد الرئيس

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال ثم ابدأ بالعنصر الإجابة الأول انه بأمر من السيد الوزير الأول أتشرف بالإجابة على هذا السؤال رغم تداخل الاختصاصات، وانطلاقا من عناصر السؤال المكتوب الذي توصلت بها، أن هذا السؤال جاء بناء على ما جاءت به بعض الصحف، وما أوردته بعض الصحف خاصة حسب الترتيب الذي أجراه الملتقى الاقتصادي العالمي، في هذا الإطار وتمشيا مع السؤال وانشغالات السيد المستشار المحترم والرأي العام، أن من خلال عناصر السؤال يتبين أن السادة المستشارين على دراية كبيرة بعناصر تحديد التنافسية الاقتصادية المغربي، وكما تعلمون هنا للتوير أن هذا الملتقى العالمي للتنافسية أو الملتقى الاقتصادي العالمي يركز على 4 محاور في إعداد هذه التنافسية.

1- تنافسية الاقتصاد

2- فعالية المؤسسات الحكومية

3- فعالية المؤسسات الحرة المنتجة يعني المقاولات

والشركات

4- البنية التحتية

وكل محور من المحاور مجزا إلى مجموعة من المؤشرات الأخرى حيث تبلغ في عددها 321 مؤشر، منه 214 مؤشر موضوعي ومنها 107 مؤشرات تقديرية، كما جاء في سؤالكم أن هناك بعض الأشياء التي لا تتمشى وهي تقديرية أو إحساس ما عندها شاي يعني لا يمكن الاحتكام في هذه المادة هذه خصوصا 107 مؤشرات، في هذه 214 مؤشر يهتم مجموعة من عوامل الإنتاج: كالتجارة الداخلية.

- التجارة الخارجية

الظروف والمناخ العام ديال الاستثمار في المغرب الآن تمت اكمال الصورة بوضع قانون الشغل، مدونة الشغل هي الشيء الوحيد الذي كان ناقصا، الباقي انتم كما تعلمون انه خلال سنة 2003 تم استقبال عدد كبير من المستثمرين الأجانب، الذين يتقون في الاقتصاد المغربي ويتقون في المناخ المغربي وجاءوا يستثمرون في المغرب، فهذا هو المرشر الحقيقي الذي نعتمد عليه ونقول بأن الاقتصاد المغربي عنده تنافسية كبيرة ويستطيع أن ينافس الشركات الكبرى عبر دول العالم، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد الرئيس تعقيب.

السيد المستشار بلحاج الدرومي:

غير على هذه المعلومات، إنما احنا اللي يتهمنا هو سبب هذا التعثر في إنجاز الاستثمار، قلتم بأنه شركات أجنبية جاؤوا إلى المغرب، اشكون هما، احنا نتعرف بعض الشركات جاؤوا داروا دراسات - ولكن لقوا التماطل وألقوا بعض الأشياء ولم يستثمروا كما ينبغي، بغينا نعرفهم.

ثانيا احنا وطنيين كنلقوا صعوبات كثيرة في الاستثمار السيد الوزير، راه واحد الملف ديال الاستثمار، عرقلة كبرة راه تيطلب اقل مايوصل مجهودات كبيرة، ولو خلقتم الشبك الوحيد، راه ماعندو سلطة، أشغال العمومية باقين شدين أمورهم وما.....

الفلاحة باقية شد أمورها وما....، وزارة الصحة باقية شدا أمورها وما كتبغى حتى شي واحد، وزارة الصناعة كذلك، وزارة الداخلية كذلك، فأين غادي نلقوا واحد التفتح للمستثمر، واحد السهولة، احنا كاين هؤلاء الناس موجودين، هؤلاء الموظفين اللي يتكلف، خضو ياخذ الملف ويمشي معاك إذا جننا للحقيقة هي هذه، باش يحل لك مشاكلك، لان قاسم معك مثلا من وجدة الى بركان أو من سطات الى الخريبكة، واش اشحال الموظفين غادي ندير في هذه الشبكة الوحيدة لهذا خصنا نلقوا في الفاعل يعني على ارض الواقع، على ارض العمل، نلقوا الحلول، راه هذا الشيء هذا اللي غادي.. راه ماكاين شاي شي، كاين ليست تيشك موجودين ولكن راه الاستثمار مدهشر هذه الأيام في البلاد وخصو إعانة.

- الاستثمار الخارجي

- التشغيل

- سياسة الأثمان

- المالية العامة

- سياسة الجبايات والضرائب

- الإطار المؤسساتي

- قانون الاستثمار

- قانون الشغل

- عناصر الإنتاج

- سوق الشغل

- سوق الأموال يعني الابناك

- اسلون تدبير المقاولات

- البنيات الأساسية كالمناطق الصناعية إلى غير ذلك

الطرق، المطارات، الموانئ

- البنيات التقنية

- البنيات العلمية

- الصحة والمحافظة على البيئة

- التكوين....

إلى غير ذلك، فهي مؤشرات كثيرة جدا، لكن هذه العناصر كلها التي تم الارتكاز عليها هي عناصر تهم سنة 2001، وان النتائج التي صدرت في 2003 تهم سنة 2002، لا علاقة لها بسنة 2003، يعني ما كاين شاي الترتيب ديال سنة 2003 ما غادي يصدر حتى إلى سنة المقبلة إن شاء الله، سنة 2004، خلال سنة 2002 الوزارة عندها مرصد خاص بالتنافسية الدولية الاقتصاد الوطني مع البنك الدولي، المغرب في ترتيب ممتاز كذلك انضافت إلى هذا الملتي العالمي أضاف 55 دولة لأول مرة، وإذا تراجع المغرب بخمس درجات في زيادة 55 دولة لأول مرة، فأظن أن الدول التي انضافت مثلا كفنلندا اللي ما كانت شاي سابقا، والتي جاءت الآن في الترتيب هي الأولى يعني سبقت مجموعة ديال الدول لأنه الدول مقسمة إلى دول التي يفوق عدد سكانها 20 مليون والدول التي يقل عدد سكانها عن 20 مليون، فدخلت في زلندا جاءت هي الأولى مثلا، أضافوا إلى هذه المؤشرات كذلك بعض الجهات كجهة كاتالونيا، جهة في فرنسا، جهة في الهند وجهة في الصين، كلها جهات ليست بدول جهات لها تنافسية اقتصادية جد مهمة واللي أخذوها كذلك للدفع بعجلة التنافسية، في هذا الإطار وكما تعلمون حسب عناصر الجواب - السيد الرئيس - غادي نتعطل ولكن هذا الشيء الذي أقوله جد مهم جدا فأستسمح - أن

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، على أي موضوع عريض جدا يمكن أن يكون موضوع دراسة في إطار اللجنة، السيد الوزير عندكم..... تفضلوا

السيد وزير التجارة والصناعة والمواصلات:

فعلا انتم أجبتم في التعقيب انه الموضوع يتطلب وقت طويل جدا للاحاطة بكل العناصر التي تم التطرق إليها وأنا مستعد شخصيا انه نجي إلى اللجنة أي لجنة كقولها وأكررها انه اللجنة تستدعيني ونجي نضرو وندير واحد العرض ضافي في هذا الموضوع، فقط غير للسيد المستشار المحترم شخصيا أن الباب مفتوح السيد الوزير الأول يعقد اجتماع اللجنة الوزارية للاستثمارات تقريبا بمعدل مرة في كل 15 اليوم، لدراسة كل ملفات، ولا اعتقد أن هناك ملفا بدون تمييز لا بين المستثمر الأجنبي ولا المستثمر المغربي، احنا كنعقول المستثمرين المغاربة هذا يعني هذا مبدأ أنهم يستثمرون في بلادهم، ولكن كذلك المستثمرين الأجانب باش كنعطيو وكنقول اشنو هي قيمة بلادنا وان الثقة الموضوعية ببلادنا لان جميع العناصر متوفرة لا السياسية ولا الاقتصادية ولا الاجتماعية، هناك بعض المشاكل، بعض الممارسات، يعني احنا مستعدين باش نتناقشها، الممارسات البسيطة لكن لا تعلق... لا يمكن أن نأخذها كمقياس ونقول بأن الاستثمار ليس باستثمار ناجح في المغرب، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكركم باسم المجلس على مشاركتكم.

ننتقل الآن إلى قطاع الصحة والسؤال يدور موضوعه حول الأدوية المهربة من الجزائر وأثرها على صحة المواطن للمستشار المحترم السيد خيرى بلخير. الكلمة لكم السيد المستشار المحترم:

السيد المستشار خيرى بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الوزير

السيدتين والسادة المستشارين

لقد سبق لنا أن وجهنا سؤالاً حول ظاهرة التهريب باعة المتجولين التي مازالت تعرف تنميا، هذه الظاهرة التي لها تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي والبيئي، إن الجديد في هذه الظاهرة

والوضع الاجتماعي والبيئي، إن الجديد في هذه الظاهرة هو ترويج هؤلاء الباعة للأدوية المهربة من الجزائر ومن جهات أخرى حيث لوحظ نفسيها بصورة واسعة، الأمر الذي أصبح يستدعي تدخل الدولة لحماية صحة المواطنين وتوقيف مروجي هذه الأدوية الذين استغلوا فقدانها من السوق الداخلي وغلاء أثمانها.

السيد الوزير المحترم،

لقد أصبح هذا الصنف من الباعة يتجرون كل السلع وما نخشاه هو أن تتسع وتنتشر هذه الظاهرة بشكل أكبر وتشمل مواد خطيرة، وعلى سبيل المثال في هذه الأيام الأخيرة الأقراص المخدرة التي أصبحت في جميع المدن المغربية منتشرة التي تضر على الشباب ومستقبل أبنائنا مع العلم أن موضوع الأدوية المهربة تم تداولها عبر وسائل الإعلام مرارا ولم يحسم فيها بعد.

لذا نسالكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تعتمرون القيام بها للقضاء على هذه الظاهرة وظاهرة بيع الأدوية المهربة خصوص بالمنطقة الشرقية بما فيها من ضرر على الاقتصاد الوطني وصحة المواطنين وكذلك أين سيتجه هذه الأطر التي نشأها هؤلاء الصيادلة ومن الأفضل ربما أننا نعطي رخصة إلى التاجر لا نعطي رخصة إلى الصيدلي لكي يقوم مقامه، وأشكر السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصحة للاجابة.

السيد وزير الصحة العمومية:

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارين

أود في البداية أن أؤكد على أن هذا المضمار من الأدوية حقيقة خطر على صحة المواطنين، لأنه يمكن أن يكون منتهي مدة الصلاحية، يمكن أن يكون فاسد أو مخزن في ظروف غيرها عادية في الحرارة في الرطوبة وكذلك هو عرضة للمل من أيادي المارة.

الملاحظة الثانية هي هل الميدان يدخل في إطار وزارة أخرى وليست وزارة الصحة، هل يدخل في إطار قانون 16 - 83 للزجر بالغش؟ الوزارة لا تتكفل إلا بالمواد الطبية التي تمر عبر المشاكل العادية لتوزيع الأدوية بين الصيدليات وما شبهها، في هذا الإطار يتم 500 تفتيش سنويا وليس لدينا أية شكالية في هذا الموضوع، فيما يتعلق بالكل بورتاج فهذا غش في السوق السوداء وهو في ظاهرة من ظواهر التهريب

يوفر من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة كما يساهم في جلب العملة الصعبة على اعتبار أن أغلب منتوجاته موجه للتصدير، ويلعب كذلك دورا اقتصاديا كبيرا من خلال الاستثمارات الضخمة التي يوفرها وكذا دعمه للبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية من كهرباء وطرق واتصالات وخلق الرواج الاقتصادي للجهات التي تشكل مركزا للأنشطة، إلا أن المفارقة الغربية هي أن هذا القطاع لازال منظمًا بمقتضى قانون صدر سنة 1951، بمعنى أن الإطار المنظم لهذا القطاع يعود إلى عهد الحماية، ومر على صدوره أكثر من نصف قرن، وهو ما يدفعنا إلى المطالبة بتسريع تحيين هذا القانون لكي يواكب تطورات التي عرفها هذا القطاع تماشيا مع الظرفية الراهنة التي تتطلب تأهيله على غرار باقي القطاعات الأخرى من أجل جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ونذكر في هذا الإطار بالنتائج الإيجابية التي خلفها إصدار مدونة المحروقات منذ بضع سنوات من جلب الاستثمارات مهمة في ميدان التنقيب على النفط، كما أن النظام المنجمي التقليدي الذي يهتم مناطق شاسعة من الجنوب الشرقي لبلادنا وخصوصا أقاليم الراشيدية وفكيك والذي يشغل عددا كبيرا من منجمين تقليديين لازال يتخبط في مشاكل متعددة، ما يفرض ضرورة الإسراع بإخراج قوانين مناسبة وملائمة لإعادة هيكلة وتأطيره وإعطائه ديناميكية جديدة.

وفي نفس السياق لا تخفى عليكم - السيد الوزير - أهمية المتفجرات ذات الاستعمال المدني التي تستخدم بصفة أساسية في الأوراش المعدنية، والتي هي الأخرى منظمة بنصوص أصبحت غير مسايرة للمستجدات، مما يجعلنا نطالب بتحيين هذه النصوص، طبعا بمراعاة كل المتطلبات الأمنية فيما يخص النقل والتزين واستعمالات المتفجرات وفي نفس الوقت تسهيل وتبسيط المساطر المستعملين وارتباطا بكل ما سبق نسانلكم - السيد الوزير - عن المراحل التي قطعتها مشاريع إصلاح النصوص المرتبطة بهذا القطاع؟ وما هي الإجراءات التي سنتخذونها بهذا الخصوص؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة

السيد وزير الطاقة والمعادن:

السيد الرئيس

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أشكر السادة النواب.. أه السادة المستشارين المحترمين على

التي تعيشها بلادنا شرقا وجنوبا وشمالا مع الأسف، ويمنع القانون اولا في فبراير 1960، يمنع أي نوع من... يمنع بيع أي نوع من هذه الأدوية خارج مسالك العادية ثم يجز بقانون 13، وفي هذا الإطار طبعا تمت هناك محاولات عدة آخرها في الأسبوع الماضي من طرف لجنة تضم وزارة الفلاحة، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، ولكن هذه الظاهرة أظن أنها لا يمكن القضاء عليها بتاتا بالزجر وبالماوغة، بل هي طبعا من مهام الجميع حفاظا على صحة المواطنين وطبعا سنبقى حذرين، يقظين، نعمل مع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، أي كلما كانت هناك إما تظلمات من الصيدلة أو من غيرهم أو بمبادرة من السلطة المحلية، ونحن نشغل داخل هذه اللجنة في إطار القانون، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

السيد المستشار

ديالكم، ولكن أنا اللي طرحت السؤال على الحكومة، الحكمة هي التي إحالته على السيد وزير الصحة، ولكن أنا لما كنت طرح هذا السؤال ماشي وزارة الحكومة فيما يخص هذه الأدوية وبالخصوص حتى المواد الغذائية، لأن هذا المشكل لأننا الآن واحد الظاهرة التي أصبحت خطيرة في المغرب، ماشي غير الأدوية، ولهذا نوجه أنا الآن الحكومة باش تمنع النظر وبالخصوص نتكلم على الشغل وعلى الإشكالية الواقعة الآن، الآن جميع المواد بدون استثناء موجودة في السوق وكلها مهربة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، اشكر باسمكم السيد وزير الصحة على مشاركته البناءة والوجيزة، السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن يدور موضوعه حول تحديث قانون المعادن.

لحو المربوح، على سالم شكاف، يحيى يحيى، سيداتي شكاف، العربي سديد، العربي المحرشي، الكلمة لأحد المستشارين لعرض السؤال تفضل السيد المستشار المحترم

السيد المستشار لحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس

السيدة المستشارة إخواني المستشارين المحترمين

السيد الوزير

يعتبر قطاع المعادن بجميع أصنافها مناهم القطاعات الإنتاجية في بلادنا، يكتسي أهمية اجتماعية كبيرة مما

التكوين حول دور مؤسسات القطاع الخاص في التكوين المهني للمستشارين المحترمين السادة:
محمد الجوهري - محمد المنصوري - امبارك السباعي - ابراهيم فضلي - احمد المنتصر.
الكلمة للمستشار المحترم السيد احمد المنتصر
لعرض السؤال.

السيد المستشار احمد المنتصر:

شكرا السيد الرئيس

السيدان الوزيران المحترمان

السيدة والسادة المستشارين المحترمين في إطار التخفيف من أعباء الدولة في مجال التعليم والتكوين وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام في التنمية تم أخيرا شواهد... تسليم شواهد الاعتماد لعدد من مؤسسات التكوين الخاص، وحيث إن تسليم هذه الشواهد يعطي للمؤسسات المستفيدة مجالا واسعا من الصلاحيات، لذا نسألكم السيد الوزير ما هي المعايير التي اعتمدت في تسليم هذه الشواهد؟ وهل أخذتم بعين الاعتبار أن هذا الأجراء قد يكون منزلقا يمكن من خلاله أن يتدنى مستوى التكوين وأن البعض سوف يستغله من منح شواهد دون تكوين حقيقي ومتمين؟ شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المنتدب المكلف بالتكوين المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدة والسادة المستشارون المحترمون

السيد الوزير المحترم

أريد أن أقدم بخالص الشكر للمستشارين المحترمين عن فريق الإصالة المغربية والعدالة الاجتماعية الذين تفضلوا بطرحهم هذا السؤال المتعلق بمؤسسات التكوين المهني الخاص والشواهد التي تسلمها ومدى تأثير هذه الشواهد على السير العادي لهذا القطاع.

جوابا على هذا السؤال أريد في البداية أن أقول إن نظام الاعتماد هو يعد من الإجراءات الأساسية التي أقرها نظام التربية والتكوين، هذا النظام الذي هو الآن أصبح ساري المفعول طبقا للقانون المنظم لقطاع التكوين المهني الخاص للقانون 13 - 00، النظام يخول لهذه المؤسسات المعتمدة حق تنظيم الامتحانات، تسليم الشواهد للطلبة الذين يتابعون الدراسة بها، ويعتبر

وضعهم لهذا السؤال الذي هو بطبيعة الحال يهم القطاع المعدني ككل، وكقطاع لا بد كما قلتم في كلامكم.. في سؤالكم بأن هص يكون عنده مشاكل قانونية باش يمن يقدر يعمل، فعلا القانون المعدني هذه 50 سنة هو متواجد، هذه أكثر من 10 سنوات والإدارات المعنية بالأمر تحاول أكثر مما يمكن باش توظفه وتعطيه وظيفة جديدة لتفعيله، لاستثماره في هذا الميدان، لتفعيل جميع آليات التشغيل والتشجيع في جميع جهات المملكة، في السنة الماضية 2003، تقدمت عبر أهداف وزارة الطاقة والمعادن وهو باش نوجد هذه مشاريع القوانين 2003، نطرحها على الحكومة في سنة 204، وذلك ما تم فعلا الآن هذه المشاريع لا القانون المعدني ولا القوانين الأخرى كذلك التي ما أسميتهن بالمتفجرات الآن هما موجودين في الأمانة العامة للحكومة، وإن شاء الله البرمجة اللي توقعناها وهو في دورة الربيع سيكون القانون المعدني والقوانين الأخرى متواجدة هنا عندهم في مجلسين لكي يخرجوا إلى الوجود باش نشتمر الاستثمار ونشتمر مشاريع التشغيل في جميع أنحاء المملكة من حيث المعادن، فهي متواجدة، كما تعرفون وثم لي تطرقت لها أنا في هذا المجلس المحترم بأن تغطية الاستكشافات والدراسات لازالت ضئيلة جدا وقليلة جدا، وعندنا برنامج في تخريط الجيولوجي اللي غادي يمكن لنا في السنوات المقبلة إن شاء الله باش ندوز إلى 50٪، باش تكون القدرة شمولية وكفيلة باش نزيد في الاستثمار في هذا الميدان وخاصة ودائما ألتمس باش المستثمرين المغاربة يجيو يدخل معنا في هذا المجال الذي هو عنده واحد قيمة إضافية مهمة جدا، وأعيدها وأكررها لا بد من المستثمرين المغاربة يجيوا يدخل معنا في هذا الميدان، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار لحو مربوح:

أريد أن أضيف أن جوابكم يطمئن، انه في الدورة المقبلة سوف نتطرق لدراسة المشاريع ونضرب موعدا في اللجنة الخاصة إن شاء الله لندخل في تفاصيلها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، باسمكم نشكر السيد الوزير على مساهمته ومشاركته، آخر قطاع هو قطاع

هذا القانون حتى لا يستغل هذا القانون بطريقة مشوهة ونصبتها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب المكلف بالتكوين المهني:

اطمنن السيد المستشار المحترم أن الوزارة أنجزت تدقيق ميداني لكل هذه المؤسسات، وهذا التدقيق الميداني تم من طرف محلفين وخبراء في مجال التقييم بغية التحقق من مدى تطبيق وخبراء في مجال التقييم بغية تحقق من مدى تطبيق نظام الامتحانات وتطبيق مقتضيات القانون 00 - 13.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، آخر سؤال موجه إلى قطاع التكوين المهني وهو كذلك آخر سؤال بهذه الجلسة يدور موضوعه حول المعاهد العليا للتكنولوجية للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، عبد الحميد البوجادي، مصطفى توما، عبد القادر قوضاض، حسن أبو العز، احمد السنياتي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين
السيد الوزير

يعاني الطلبة المتدربون في إطار الدروس من الليلية بالمعهد العالي للتكنولوجية التطبيقية والتسيير وطلبة معاهد التكوين المهني في انحاء المملكة قرار اتخذ بشكل مفاجئ وهو مضاعفة ثمن التسجيل وثنمن الدروس الليلية، حيث فاق نسبة 2100 في شعب وقاربها في أخرى، الشيء الذي خلق استياء كبيرا في أوساط الطلبة وأؤكد بكل صدق أن العديد من هؤلاء الطلبة عاجزون كل العجز عن تسديد هذه المبالغ، ومن هذا المنطلق - السيد الوزير - نود مساءلتكم على أي أساس تم اعتماد هذه الزيادة دون اعتبار المستوى المادي والمعيشي لأغلبيتهم والذين غالبا مصنفون ما بين السلم 1 والسلم 5؟ إننا ونحن ننادى بإصلاح الإدارة وبالتكوين المستمر للموظفين من أجل تحسين مردودية الإدارة وتحسين وضعية العاملين بها نرى ان الزيادة التي فرضت على الطلبة في هذه المعاهد تقف عائق أكبر لما ننشده ونطمح إليه، شكرا.

التأشير على هذه الدبلومات من طرف الدولة بمثابة اعتراف بهذه الدبلومات، أي أن هذه الدبلومات تسمح لحاملها أن يتمتعوا بكل الحقوق التي تمنحها دبلومات المسلمة من طرف المؤسسات العمومية للتكوين المهني، إذن هذا طبقا لمقتضيات الميثاق وأيضا للقانون 00 - 13، هذا لقانون حدد عديد من الشروط الواجب أن تستفيها هذه المؤسسات الخاصة من هذا النظام الشروط سأجيزها:

- أن تكون المؤسسة في وضعية سليمة اتجاه الالتزامات التنظيمية للقانون السالف الذكر.
- أن تكون المؤسسة قد حصلت على تأهيل جميع الشعب منذ ثلاث سنوات على الأقل.
- أن تتقيد المؤسسة بالقواعد المحدد من طرق الإدارة في مجال تنظيم وتدبير الامتحانات.

ثم هذا القانون حدد عدد من مبادئ عامة لتنظيم الامتحانات والاعتراف بالدبلومات، ووضع مسطرة وشروط الاعتماد وتنظيم الامتحانات للسير عليها... الخ.

اطمنن مجلسكم الموقر بأن كتابة الدولة قد اتخذت كل التدابير التي من شأنها أن تضمن مستوى التكوين والجدية في الامتحانات وتحافظ كذلك على جدارة التكوين.

إضافة إلى هذه الإجراءات فإن الاعتماد المحول من طرف الإدارة لمدة أقصاها 5 سنوات يمكن للإدارة أن تسحبها كلما لها أن هناك خلل في تطبيق الشروط المطلوبة.

بخصوص العملية الأولى للاعتماد التي نظمت هذه السنة، خصت 71 مؤسسة، 69 منها تتوفر فيها شروط القابلية و62 حصلت على شروط الاعتماد ما يسمح لها الآن ان تسلم هذه الشواهد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار احمد المنتصر:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم الذي استمعنا إليه بكل إمعان والذي جعلنا نطمئن وقد رفع كل التباس فيما يخص تسليم هذه الشواهد، إلا ان السيد الوزير هناك عدد من المؤسسات التي نعرفها والتي نلاحظ بأنها قد تقوم بممارسات الالقانونية، ولذلك أرجو من لسيد الوزير الحرص والمراقبة الصارمة في شأن المؤسسات حالما تتوفر لديها هذه الشروط التي جاء بها

جاء نتيجة لقرار اتخذه المجلس الإداري بعد تقويم شامل وافتحاص شامل لنظام الدروس المسائية الذي أبان عن عديد من الاختلالات في إطار قانون هي برامج واضحة ومنسجمة، هناك غيابات متكررة للمستفيدين من هذه الدروس، على أي وقع اللي وقع، مت الآن معالجة هذا المشكل في إطار لجنة التسيير التي اتخذت هذه القرارات ونحن نتتبع هذا المشكل، وأعطينا الآن تسجيلات للمستفيدين لكي يؤديوا بصفة منتظمة هذه الزيادات التي هي في الحقيقة لا تساوي إلى الكلفة الحقيقية للتكوين، ونحن الآن بصدد حسب اللوائح هؤلاء الموظفين الذين يستفيدون من هذه الدروس المسائية والغير الخاضعين بطبيعة الحال للتكوين المهني حتى نرى المشكل وندرس صيغة توافقية لكي يستفيد هؤلاء الموظفون من دعم المؤسسات المعنية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن - حصرات... أه كاين تعقيب... لا.. لكم الحق ألسيد... أه، أشكركم وأشكر على تفهمك وتساهلك. بهذا نكون قد أنهينا هذه الجلسة العمومية الدستورية في حدود الوقت المخصصة لها كذلك وذلك بفضل تعاونكم، وأشكر السادة الوزراء وكافة السادة المستشارين وأرفع الجلسة رفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكر الكم السيد المستشار، لكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المنتدب المكلف بالتكوين المهني:

السيد المستشار المحترم

السيدة والسادة المستشارون المحرمون

سبق أن أجبنا بالتفصيل على هذا لسؤال داخل هذه القبة المحترمة وأيضا في إطار اللجن المختصة فلا بأس بالتذكير بان دروس المساء هي كما قلت سابقا مخصصة للمأجورين الذين يزاولون علمهم داخل المقاولات الخاضعة لرسم التكوين المهني. إلا أنه خلال السنوات العشر الأخيرة تم توسيع العمل بهذا النظام ليشمل الشباب حاملي الشهادات ليشمل أيضا موظفي الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وفق نسب محددة أصلا، مع العلم أن هذه المؤسسات لا تؤدي ضريبة رسم التكوين المهني، قد نتج عن ذلك التضخم في عدد المستفيدين فقد انتقل من 5416 سنة 1993-1994، إلى 22000 حاليا، وهذا كلف هذه السنة للمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ميزانية ضخمة جدا تناهز 5 مليون سنتيم، 3 مليون و400 مشات كلها للأجور المكونين.. إلى آخره، مما أضاف أعباء مالية، المكتب هو لا يمكن أن يتحملها لوحده، على أي هذا